مرسوم اتحادي رقم (192) لسنة 2023
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوت ديفوار لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى
صُــودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوت ديفوار لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 24 نوفمبر 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية
على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 13 / جمادى الأولى / 1445هـ
الموافق: 27 / نوفمبـــــــر / 2023م

اتفاقيـة بـين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

وحكومة جمهورية كوت ديفوار

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي

فيما يتعلق بالضر ائب على الدخل

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوت ديفوار،

رغبة منهما في تنمية علاقتهما الاقتصادية، وتعزيز تعاونهم في المسائل الضريبية،

إذا يعتزمان ابرام اتفاقية لإزالة الازدواج الضـريبي فيما يتعلق بالضـرائب على الدخل بدون خلق فرص لعدم فرض الضـريبة او تخفيض الضـريبة عن طريق ترتيبات للتهرب الضـريبي او التجنب (بما فيه عن طريق اسـتغلال الاتفاقيات التي تهدف للحصـول على إعفاءات منصـوص عليها في هذه الاتفاقية للمصلحة غير المباشرة لغير المقيمين من دولتهما)،

فقد اتفقتا على ما يلي:

مادة (1)

<u>النطاق الشخصي</u>

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما.

مادة (2)

<u>الضر ائب التي تشملها الاتفاقية</u>

1. تطبق هذه الاتفاقية على ضـرائب الدخل المفروضـة نيابة عن دولة متعاقدة أو أقسـامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.
2. تعتبر من الضـرائب على الدخل كل الضـرائب المفروضـة على إجمالي الدخل، او على عناصـر من الدخل، بما في ذلك الضـرائب على الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، الضرائب على إجمالي مبالغ الأجور والرواتب التي تدفعها المشاريع، وأيضا الضرائب على الأرباح الرأسمالية.

3. الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية بوجه الخصوص: -

(أ) في حالة جمهورية كوت ديفوار:

(1) الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح الزراعية؛

(2) الضريبة على الأرباح غير التجارية؛

(3) الضريبة على الأجور والمرتبات والمعاشات التقاعدية والمعاشات العمرية؛

(4) الضريبة على الدخل من رأس المال المنقول؛

(5) الضريبة على الدخل للديون؛

(6) الضريبة على الدخل من ميراث الأرض؛

(7) الضريبة على الدخل من الممتلكات (إيرادات الإيجار)؛

(8) ضريبة الدخل العامة.

(المشار اليها فيما يلي "ضريبة كوت ديفوار")

(ب) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة:

1) ضريبة الدخل؛

2) ضريبة الشركات.

(والمشار إليها فيما بعد بضريبة الإمارات العربية المتحدة)

4. تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها، والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى أو بديلاً عن الضرائب الحالية، تخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بعضها البعض بأي تغييرات جوهرية تم إجراءها على القوانين الضريبية لكل منهما.

مادة (3)

تعريفات عامة

1. لأغراض هذه الاتفاقية ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك:

أ- يعني المصطلح "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" جمهورية كوت ديفوار أو دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يقتضي النص.

ب- يقصد بتعبير "كوت ديفوار" جمهورية كوت ديفوار، وعندما تستخدم بمعناها الجغرافي، فإنها تعني أراضي جمهورية كوت ديفوار ومياهها الداخلية وبحرها الإقليمي، والمجال

الجوي فوقها، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري الذي تمارس جمهورية كوت ديفوار على أساسه حقوقا وولاية سيادية، وفقا لأحكام القانون الدولي والقوانين والأنظمة الوطنية لجمهورية كوت ديفوار؛

ج- يعني مصطلح "دولة الإمارات العربية المتحدة "عند استخدامه بمعناه الجغرافي إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة تحت سيادتها بما في ذلك المنطقة خارج البحر الإقليمي والفضاء الجوي والمناطق البحرية والتي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق سيادية وقضائية فيما يتعلق بالأنشطة في مياهها، قاع البحر، التربة التحتية ذات الصلة باستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية وفقا لقوانينها والقانون الدولي.

د- يعني المصطلح "ضريبة" ضريبة كوت ديفوار او ضريبة دولة الامارات العربية المتحدة، كما يقتضي النص؛

هـ- يشمل مصطلح " شخص " فرد، شركة، وأي هيئة أخرى من الأشخاص.

و- يعني المصطلح "شركة" أي شخص اعتباري او أي كيان يعامل كشخص اعتباري للأغراض الضريبية؛

ز- تعنى المصطلحات " مشروع الدولة المتعاقدة " و " مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي مشروع يقيمه مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يقيمه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ح- يعني المصطلح " النقل الدولي " أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يقع مركز ادارته الفاعلة في دولة متعاقدة ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ط- تعنى عبارة " السلطة المختصة ":

(1) في حالة جمهورية كوت ديفوار الوزير المسؤول عن الميزانية وأو ممثله المفوض.

(2) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة وزير المالية أو ممثل مفوض لوزير المالية.

ي- يعنى مصطلح (مواطن) فيما يتعلق بدولة متعاقدة:

1-أي فرد حائز على جنسية تلك الدولة متعاقدة.

2-أي شخص اعتباري، شراكة أو هيئة يستمد وضعه على هذا النحو من القوانين السارية في تلك الدولة المتعاقدة.

2. فيما يخص بتطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت بواسطة دولة متعاقدة فإن أي مصطلح لم يرد له تعريف وما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك او اتفقت السلطات المختصة على معنى مختلف وفق احكام المادة 26 يكون له نفس معناه في ذلك الوقت بموجب قوانين تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية، أي معنى بموجب القوانين الضريبية السارية لتلك الدولة يسود على المعنى الموجود في القوانين الأخرى لتلك الدولة.

مادة (4)

المقيم

1. لأغراض هذه الاتفاقية فإن عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " تعني:

أ- في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة:

1) مواطن دولة الامارات العربية المتحدة أو الفرد المقيم بموجب قوانين وتشريعات دولة الامارات العربية المتحدة؛

2) أي شخص اخر غير الفرد المؤسس او غير ذلك معترف به بموجب قوانين دولة الامارات العربية المتحدة أو أي قسم سياسي فرعي او حكومة محلية بها.

ب- في حالة جمهورية كوت ديفوار: أي شخص الذي بموجب قوانين كوت ديفوار يخضع للضريبة بها بسبب مسكنه، اقامته مكان الإدارة او أي معيار اخر ذي طبيعة مشابهة ويشمل أيضا كوت ديفوار وجميع اقسامها السياسية الفرعية، وسلطاتها المحلية أو الإقليمية.

2. لأغراض الفقرة 1، فان مقيم في دولة متعاقدة يشمل:

أ) حكومة تلك الدولة المتعاقدة وأي قسم سياسي فرعي او حكومة محلية أو سلطة محلية بها؛

ب) أي شخص آخر غير الفرد تملكه أو تسيطر عليه تلك الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر أو أي تقسيم سياسي فرعي أو حكومة محلية أو سلطة محلية منها؛

ج) كيان حكومي مؤهل؛

د) صندوق معاشات؛

هـ) المنظمات الخيرية أو الدينية، التعليمية والثقافية.

غير أن هذا المصطلح لا يشمل الأشخاص الخاضعين للضريبة في تلك الدولة فقط فيما يتعلق بالدخل المتأتي من مصادر موجودة في تلك الدولة.

3. حيثما يكون فرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين وفقاً لأحكام الفقرة (1) يتم تحديد وضعه كالتالي: -

(أ) يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يتوفر له فيها سكن دائم بها وإذا كان يتوفر له سكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدتين يعتبر الفرد مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية بها أوثق (مركز المصالح الحيوية).

(ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي بها مركز مصالحه الحيوية أو لم يتوفر له سكن دائم في أي من الدولتين يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي بها سكنه المعتاد.

(ج) إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له سكن معتاد في أي منهما يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يعد من مواطنيها.

(د)إذا كان من مواطني الدواتين المتعاقدتين او من غير مواطنيهما، تتولى السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدتين تسوية المسألة بالاتفاق المتبادل بينهما.

4. وحيثما يكون بسبب أحكام الفقرة (1) الشخص غير الفرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين، تقوم السلطات المختصة للدولتين المتعاقدتين بالسعي عن طريق الاتفاق المتبادل لتحديد الدولة المتعاقدة التي سيعتبر مقيما بها لأغراض هذه الاتفاقية، مع اعتبار مكان ادارته الفاعلة، مكان تأسيسه او غير ذلك انشائه واي عوامل أخرى ذات صلة. في غياب مثل هذا الاتفاق، فان مثل هذا الشخص لا يحق له الحصول على أي إعفاءات او تخفيض ضريبي توفره هذه الاتفاقية باستثناء الى الحد وبالطريقة التي قد يتفق عليها بين السلطات المختصة للدولتين المتعاقدتين.

مادة (5)

المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية يعني المصطلح "المنشأة الدائمة "المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاولة نشاط المشروع جزئياً أو كلياً.

2. تشمل عبارة المنشأة الدائمة خصوصا:

أ- محل الإدارة؛

ب- فرع؛

ج- مكتب؛

د- مصنع؛

هـ- ورشة؛

و- منجم، بئر نفط أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستكشاف، استخراج او استغلال الموارد الطبيعية.

ز- موقع مستخدم كمنفذ مبيعات؛

ح- مخزن، فيما يتعلق بشخص يوفر تسهيلات التخزين للأخرين؛

3. يشمل المصطلح "منشأة دائمة" أيضا:

أ) موقع بناء أو مشروع بناء أو تجميع أو تركيب أو أنشطة إشرافيه أو استشارية فيما يتعلق به، ولكن فقط إذا استمر هذا الموقع أو المشروع أو الأنشطة لأكثر من 6 أشهر؛

ب) تقديم الخدمات بما فيه الخدمات الاستشارية، من قبل مشروع من خلال موظفين أو عاملين آخرين يوظفهم المشروع لهذا الغرض، فقط إذا استمرت الأنشطة من هذا النوع في دولة متعاقدة لفترة أو فترات تزيد في مجموعها عن 6 أشهر في خلال فترة أي 12 شهرا.

4. بالرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة فإن عبارة " المنشأة الدائمة "يعتبر انها لا تشمل الآتي:

أ) استخدام المرافق فقط لغرض تخزين أو عرض السلع أو البضائع المملوكة للمشروع.

ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط بغرض تخزينها أو عرضها.

ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر.

د) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو لجمع المعلومات للمشروع.

هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض القيام للمشروع بأي نشاطات أخرى.

و) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط للجمع لأي من الأنشـطة المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) -(هـ)،

بشرط أن يكون هذا النشاط، او في حالة الفقرة الفرعية (و)، النشاط الكلي في المقر الثابت للعمل ذا طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

5. بالرغم من أحكام الفقرتين (1) و (2)، مع الخضوع لأحكام الفقرة (8)، إذا عمل شخص، في دولة متعاقدة لصـالح مشـروع، إذا قام هذا الشـخص يقوم بإبرام عقود بشـكل اعتيادي، يقوم بشـكل اعتيادي بلعب دور رئيسـي يؤدي الى ابرام العقود التي تبرم بشـكل روتيني بدون تعديل مواد من قبل المشروع، وتكون هذه العقود:

أ) باسم المشروع؛ او

ب) لتحويل الملكية، أو لمنح حق الاستخدام، لعقار يمتلكه المشروع أو يكون للمشروع حق استخدامه؛ أو

ج) لتوفير الخدمات من قبل ذلك المشروع،

فإن ذلك المشروع سيعتبر بأن له منشأة دائمة في تلك الدولة فيما يتعلق بأية أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المشروع ما لم تكن الأنشطة، إذا ما تمت من خلال مكان عمل ثابت، لن تجعل هذا المكان الثابت من الأعمال التجارية منشأة دائمة، وفقا لتعريف المنشأة الدائمة الوارد في هذه الاتفاقية.

6. وبالمثل، عندما يحتفظ الشـخص المشـار إليه بالفقرة 6، رغم أنه لا يملك سـلطة إبرام العقود المذكورة أعلاه، عادة في الدولة المذكورة أعلاه بمخزون من السلع أو البضائع يسلم منه هذا الشخص بانتظام بضائع أو بضائع نيابة عن المشروع، يعتبر ذلك الشخص منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة، لجميع الأنشطة التي تمارس نيابة عن ذلك المشروع .

7. لا تسري الفقرتين 6 و7 عندما يقوم شخص بالتصرف في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع لدولة متعاقدة أخرى ويمارس اعمال تجارية في الدولة المذكورة اولاً كوكيل مستقل ويتصرف للمشروع في مجال اعماله الاعتيادية. ومع ذلك، إذا ما تصرف شخص بشكل

حصـري أو شـبه حصـري نيابة عن مشـروع واحد او أكثر مرتبط، فان ذلك الشـخص لن يعتبر وكيلاً ذو وضع مستقل في مفهوم هذه الفقرة فيما يتعلق باي مشروع مماثل.

8. لأغراض هذه المادة، يعتبر الشـخص او المشـروع وثيق الصـلة بمشـروع إذا، بناء على جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، كان لواحد سيطرة على الاخر أو كان كلاهما تحت سيطرة نفس الأشـخاص أو المشـاريع. على أي حال يعتبر الشـخص أو المشـروع له صـلة وثيقة بمشروع إذا كان أحد يمتلك بشكل مباشـر أو غير مباشـر أكثر من 50 في المائة من الفائدة المنفعية في الأخر (أو، في حالة شـركة، أكثر من 50 في المائة من إجمالي الأصـوات و قيمة أسـهم الشـركة، أو حصـص الفائدة المنفعية في الشـركة) أو إذا ما كان شـخص اخر أو مؤسـسـة أخرى تمتلك بشـكل مباشـر أو غير مباشـر أكثر من 50 في المائة من الفائدة المنفعية ،(أو في حالة شركة، اكثر من 50% من مجموع الأصوات وقيمة حصص الشركة أو حصص الفائدة المنفعية في الشركة) في الشخص والمشروع أو في المشروعين.

9. على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة، يعتبر أن لمشروع التامين التابع لدولة متعاقدة، باستثناء ما يتعلق بإعادة التامين، منشاة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما كان يقوم بتحصـيل أقسـاط تامين في إقليم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو يؤمن على المخاطر الواقعة فيها عن طريق شخص غير الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تسري عليه الفقرة 8.

10. ان واقع وجود شـركة مقيمة في دولة متعاقدة تسـيطر على شـركة مقيمة أو تسـيطر عليها شـركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاول عملاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سـواء من خلال منشـأة دائمة أو خلافه) فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أياً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى .

مادة (6)

الدخل الناتج عن الأموال غير المنقولة

1. الدخل الذي يكتسـبه مقيم في دولة متعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو استغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى.

2. عبارة " الأموال غير المنقولة " يكون لها نفس معناها وفقاً للقانون الوطني للدولة المتعاقدة التي توجد فيها الأموال المعنية وفي أي حالة فإن العبارة تشـمل الملكية الملحقة بالأموال غير

المنقولة والماشـــية والآلات المســـتخدمة في الزراعة واســـتغلال الغابات والحقوق التي تطبق بشـــأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأراضـــي ، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل استغلال أو الحق في استغلال التـــرسبات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ، لا تعتبر الســـفن والطائرات من الأموال غير المنقولة .

3. تطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل الناتج من اســـتخدام الأموال غير المنقولة بصورة مباشرة أو تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.
4. تطبق أحكام الفقرتين (1) و (3) من هذه المادة أيضـــاً على الدخل من الأموال غير المنقولة لمشروع وعلى الدخل من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

مادة (7)

أرباح الأعمال

1. تخضـــع أرباح مشـــروع لدولة متعاقدة للضـــريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ما لم يباشـــر المشـــروع نشـــاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشـــأة دائمة قائمة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى فإذا باشـــر المشـــروع نشـــاطاً كالمذكور آنفاً، يجوز إخضـــاع أرباح المشـــروع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينسب منها إلى:
   أ) تلك المنشأة الدائمة، أو
   ب) المبيعات، في تلك الدولة الأخرى لبضـــائع او ســـلع من نوع مماثل او مشـــابه تباع عن طريق تلك المنشأة الدائمة؛ أو
   ج) نشـــاطات تجارية أخرى تمارس في تلك الدولة الأخرى من نفس النوع او مماثلة لتلك التي تمارس عن طريق تلك المنشأة الدائمة.
2. مع مراعاة أحكام الفقرة (3) حيثما يباشـــر مشـــروع تابع لدولة متعاقدة نشـــاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشـــأة دائمة قائمة فيها، تنســـب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشـــأة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع تحقيقها فيما لو كان المشـــروع متميزاً ومســـتقلاً ويباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو ظروف مشابهة وتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي تعتبر منشأة دائمة له.

3. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة، يسمح باقتطاع النفقات المتكبدة لأغراض أعمال المنشأة الدائمة، بما في ذلك النفقات التنفيذية والإدارية العامة المتكبدة على هذا النحو، سواء في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر. ومع ذلك، لا يسمح بهذا الخصم فيما يتعلق بالمبالغ، إن وجدت، التي تدفعها المنشأة الدائمة (بخلاف سداد النفقات الفعلية) إلى المكتب الرئيسي للمشروع أو أي من مكاتبها الأخرى، عن طريق الإتاوات أو الرسوم أو غيرها من المدفوعات المماثلة مقابل استخدام براءات الاختراع أو غيرها من الحقوق، أو عن طريق العمولة أو لخدمات محددة يتم أداؤها أو للإدارة أو، باستثناء حالة مؤسسة مصرفية، عن طريق الفائدة على الأموال التي يتم إقراضها للمنشأة الدائمة. وبالمثل، لا تؤخذ في الاعتبار، عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة، المبالغ التي تتقاضاها (بخلاف سداد النفقات الفعلية)، من قبل المنشأة الدائمة للمكتب الرئيسي للمشروع أو أي من مكاتبه الأخرى، عن طريق الإتاوات أو الرسوم أو غيرها من المدفوعات المماثلة مقابل استخدام براءات الاختراع أو غيرها من الحقوق، أو عن طريق العمولة عن خدمات محددة تؤدى أو للإدارة، أو، إلا في حالة مؤسسة مصرفية، عن طريق الفائدة على الأموال التي تم إقراضها للمكتب الرئيسي للمشروع أو أي من مكاتبه الأخرى .

4. إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أجزائه، فإن أحكام الفقرة (2) لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف؛ غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المتضمنة في هذه المادة.
5. لا تنسب أي أرباح أو إيرادات إلى منشأة دائمة لمجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع.
6. لأغراض الفقرات السابقة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بذات الكيفية عاماً بعد عام ما لم يوجد سبب وجيه وكافٍ يقضي بغير ذلك.
7. حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل أو الأرباح تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (8)

الشحن الدولي والنقل الجوي

1. الأرباح الناتجة لمشروع دولة متعاقدة من عمليات تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
2. تسري أحكام الفقرة 1 من هذه المادة أيضا على الأرباح الناتجة من:
   أ) المشاركة في اتحاد، عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية؛
   ب) بيع التذاكر بالنيابة عن مشروع أخر؛
   ج) الدخل من بيع الهندسة التقنية الى طرف ثالث؛
   د) الدخل المكتسب من الودائع في البنوك، السندات، الحصص، الأسهم وأدوات الدين الأخرى،

   بشرط ان يكون هذا الدخل عرضيا ويرتبط مباشرة بتشغيل الخطوط الجوية.
3. لأغراض هذه المادة، فان الأرباح من تشغيل السفن أو الطائرات تشمل، ولكن غير محصورة بـ:
   أ) الأرباح من تأجير السفن أو الطائرات على أساس كامل (الوقت أو الرحلة)؛ و
   ب) الأرباح من تأجير على أساس خالي للسفن أو الطائرات.

4. الأرباح لمشروع دولة متعاقدة من استخدام، صيانة أو استئجار الحاويات، (بما في ذلك المقطورات والمعدات المرتبطة بها لنقل الحاويات، المستخدمة لنقل السلع أو البضائع) تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، باستثناء الحد الذي تستخدم فيه هذه الحاويات للنقل فقط بين أماكن تقع داخل الدولة المتعاقدة الاخرى.
5. تسري احكام الفقرتين 1 و3 أيضا على الأرباح من المشاركة في اتحاد، عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية.

مادة (9)

المشروعات المشتركة

1. حيثما:

(أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى أو

(ب)يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.

وفي أي من الحالتين إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين في علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين فإن أية أرباح كان من الممكن أن يحققها أي من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط ولكنها لم تتحقق بسبب وجود هذه الشروط. يجوز تضمينها في أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2. عندما تقوم دولة متعاقدة بتضمين أرباح مشروع لتلك الدولة المتعاقدة –و تخضعها للضريبة- أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى تم إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى و كانت الأرباح المضمنة ممكن أن تكون أرباحا لمشروع الدولة المتعاقدة الأولى إذا كانت الشروط الموضوعة بين المشروعين هي نفسها الشروط التي يمكن أن تكون بين مشروعين مستقلين ،في هذه الحالة تقوم الدولة الأخرى بإجراء التعديلات المناسبة على مقدار الضريبة المفروضة على هذه الأرباح يجب وضع اعتبار للأحكام الأخرى في هذه الاتفاقية عند تحديد مثل هذه التعديلات و يجوز أن تقوم السلطات المختصة إذا لزم الأمر بالتشاور بينهما.

مادة (10)

أرباح الأسهم

1. يجوز ان تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. ومع ذلك، يجوز أيضا فرض ضريبة على هذه الأرباح في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي تدفع أرباح الأسهم ووفقا لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من

أرباح الأسهم مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، لا تتجاوز الضريبة المفروضة 10 في المائة من المبلغ الإجمالي للأرباح .

وتقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بالاتفاق المتبادل بتسوية طريقة تطبيق هذا التقييد. لا تؤثر أحكام هذه الفقرة على الضرائب المفروضة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي يتم دفع الأرباح منها.

3. تعنى عبارة " أرباح الأسهم " حسب استخدامها في هذه المادة الدخل من الحصص، حصص الانتفاع أو حقوق الانتفاع، حصص التعدين، حصص المؤسسين أو حقوق أخرى ولا تمثل مطالبات ديون، المساهمة في الأرباح وكذلك الدخل من حقوق اعتبارية أخرى تخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتبارها دخلاً من الأسهم بموجب القوانين الضريبية للدولة التي تقيم فيها الشركة القائمة بالتوزيع.

4. لا تطبق أحكام الفقرتين (1) و (2) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت فيها وكانت الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطا فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (15)، حسبما تكون الحالة.

5. إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة، أرباحا أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض ضريبة على أرباح ألأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما تدفع مثل هذه الأرباح إلى مقيم بتلك الدولة الأخرى والذي يكون هو المالك المنتفع من ارباح الاسهم، أو بالقدر الذي تكون بموجبه ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطا فعليا بمنشأة دائمة أو مركز ثابت في تلك الدولة الأخرى، وكذلك لا يجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة التي تفرض على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة قد نشأت كليا أو جزئيا من أرباح أو دخل ناتج في تلك الدولة الأخرى.

مادة (11)

الفائدة

1. يجوز ان تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة والمدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. غير أنه يجوز أيضا فرض ضريبة على هذه الفوائد في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقا لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الفوائد مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، لا تتجاوز الضريبة المفروضة 10 في المائة من المبلغ الإجمالي للفوائد .

3. يعني مصطلح "الفائدة" حسب استخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن وسواء كانت تحمل حق المساهمة في أرباح المدين أم لا تحمل هذا الحق، وعلى وجه الخصوص الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات الدين، بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بتلك الأوراق المالية أو السندات أو سندات الدين. لا تعتبر غرامات التأخير كفائدة لأغراض هذه المادة.
4. لا تنطبق أحكام الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة، إذا كان المالك المستفيد من الفائدة كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة من خلال منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو يزاول في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع في الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت المديونية التي تدفع بسببها الفائدة مرتبطة ارتباطا فعليا بتلك المنشأة الدائمة أو ذلك المركز الثابت.:
   أ) للمنشأة الدائمة أو المركز الثابت المعني، أو
   ب) العمليات التجارية المشمولة بالفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 1 من المادة 7.
   في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (15)، حسبما تكون الحالة.
5. تعتبر الفائدة تنشأ في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها هو تلك الدولة نفسها، أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية فيها، أو مقيما في تلك الدولة. غير أنه عندما يكون لدى الشخص الذي يدفع الفائدة، سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أم لا، في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مركز ثابت تحمل عليها المديونية التي دفعت عليها الفائدة، وتتحمل هذه

الفائدة تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت، تعتبر تلك الفائدة قد نشأت في الدولة التي تقع بها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

6. حيثما يتبين استناداً إلى علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وشخص آخر إن قيمة الفائدة مع مراعاة المطالبة بالديون التي تدفع عنها تتجاوز القيمة التي يمكن إن يكون قد تم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة الأخيرة، في مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقانون كل دولة متعاقدة مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (12)

الاتاوات

1. يجوز ان تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. على كل حال، يجوز ان تخضع هذه الاتاوات للضريبة ايضا في الدولة المتعاقدة التي تنشأ بها وفق قوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الاتاوات مقيم من الدولة المتعاقدة الاخرى، فان الضريبة المفروضة لن تتجاوز 10 بالمئة من اجمالي مبلغ الاتاوات.
3. يعني مصطلح الإتاوات حسب استخدامه في هذه المادة المدفوعات من أي نوع التي يتم استلامها كمقابل لاستعمال أو حق استعمال أي حقوق نشر عمل أدبي أو فني أو علمي (بما في ذلك الأفلام السينمائية الاعمال على الافلام، الشرائط او أي وسائل اخرى لإعادة الانتاج لاستخدامها فيما يتعلق بالبث التلفازي او الإذاعي)، وأي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو مخطط أو تركيبة سرية أو عملية أو لمعلومات تتعلق بخبرات صناعية أو تجارية أو علمية.
4. لا تنطبق أحكام الفقرتين (1) و (2) إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات

شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت يقع في الدولة المتعاقدة الأخرى، وكان الحق أو الملكية اللتان تدفع عنهما الإتاوات يرتبطان ارتباطا فعلياً:

أ) بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت المعني، أو

ب) العمليات التجارية المشمولة بالفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 1 من المادة 7.

في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (15)، حسبما تكون الحالة.

5. تعتبر الإتاوات نشأت في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها هو تلك الدولة نفسها، أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية فيها، أو مقيما في تلك الدولة. غير أنه عندما يكون لدى الشخص الذي يدفع الإتاوات، سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أم لا، في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مركز ثابت تحمل فيما يتعلق بها مسؤولية دفع الإتاوات، وتتحمل هذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة تلك الإتاوات، تعتبر تلك الإتاوات تنشأ في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

6. حيثما يتبين بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد لهذه الإتاوات أو بينهما معاً وبين شخص آخر، أن قيمة الإتاوات، مع مراعاة الاستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع مقابلا لها تتجاوز القيمة التي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على القيمة المذكورة الأخيرة. في مثل هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدتين، مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (13)

اتعاب الخدمات المهنية

1. يجوز ان تخضع الاتعاب للخدمات المهنية التي تنشأ في دولة متعاقدة والمدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. على كل، فانه بالرغم من احكام المادة 15 مع اعتبار احكام المواد (8)، (17) و (18)، فان اتعاب الخدمات المهنية التي تنشأ في دولة متعاقدة يجوز ان تخضع للضريبة أيضا في تلك الدولة المتعاقدة التي تنشأ بها وفقا لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الاتعاب مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى فان الضريبة المفروضة لن تتجاوز 10 بالمائة من اجمالي مبلغ الاتعاب.

3. تعني عبارة " اتعاب الخدمات المهنية "كما هي مستخدمة في هذه المادة المدفوعات من أي نوع مقابل أي خدمة ذات طبيعة إدارية، تقنية أو استشارية، الا إذا كانت الدفعات:
   أ) تسدد الى موظِف للشخص القائم بالسداد؛
   ب) مقابل التدريس في مؤسسة تعليمية أو للتدريس من قبل مؤسسة تعليمية؛ او
   ج) تسدد من قبل فرد لخدمات للاستخدام الشخصي لفرد.
4. لا تنطبق أحكام الفقرتين (1) و (2) إذا كان المالك المستفيد من الاتعاب المهنية كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الاتعاب المهنية من خلال منشأة دائمة تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى او يمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع في تلك الدولة الاخرى، وكانت الاتعاب المهنية مرتبطة ارتباطا فعلياً:
   أ) بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت، أو
   ب) العمليات التجارية المشمولة بالفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 1 من المادة 7.

في هذه الحالات تسري احكام المادة 7 او المادة 15 كما تقتضي الحالة.

5. لأغراض هذه المادة، مع مراعاة احكام الفقرة 6، تعتبر الاتعاب المهنية قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافع الاتعاب المهنية مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة أو إذا كان الشخص الدافع للأتعاب المهنية، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مركز ثابت ذات صلة بالالتزام بدفع الاتعاب المهنية، وتحملت هذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت الاتعاب المهنية.
6. لأغراض هذه المادة، فان اتعاب الخدمات المهنية لن تعتبر انها نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافع الاتعاب مقيماً في تلك الدولة ويزاول اعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع في تلك الدولة الأخرى أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة عن طريق مركز ثابت يقع في تلك الاخرى وتحملت هذه الرسوم من قبل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.
7. حيثما وبسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع من الاتعاب المهنية أو بين الاثنين معاً وبين شخص آخر، إن تجاوزت قيمة الاتعاب المهنية ذات الصلة بالخدمات التي دفعت عنها، القيمة التي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع وفي غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على القيمة المذكورة الأخيرة وفي مثل هذه الحالة

يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقدتين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (14)

أرباح رأس المال

1. يجوز أن تخضع المكاسب التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار اليها في المادة (6) والواقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. يجوز ان تخضع الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو من أموال منقولة متعلقة بمركز ثابت يتوفر لمقيم من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة، بما في ذلك الأرباح التي تنشأ من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وحدها أو مع المشروع ككل)، أو من نقل ملكية مثل هذا المركز الثابت، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى.
3. تخضع الأرباح الي يكتسبها مشروع دولة متعاقدة الناتجة من نقل ملكية السفن أو الطائرات التي يتم تشغيلها في الحركة الدولية أو الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن أو الطائرات للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع بها مركز الإدارة الفاعلة للمشروع.
4. الارباح التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في حصص او فوائد مقارنة، مثل الفوائد في شراكة او صندوق ائتماني، إذا في أي وقت خلال ال 365 يوما السابقة للتصرف بها، استمدت هذه حصص او فوائد مقارنة أكثر من 50% من قيمتها بشكل مباشر او غير مباشر من ممتلكات غير منقولة كما هي معرفة في المادة 6، يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
5. تخضع الأرباح الناتجة من نقل ملكية أي عقار غير تلك المشار إليها في الفقرات (1)، (2)، (3) و (4) للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها المتصرف في الملكية.

مادة (15)

الخدمات الشخصية المستقلة

1. الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بخدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة إلا في إحدى الحالتين التاليتين، وعندها يجوز إخضاع هذا الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى:

أ) إذا كان لديه مركز ثابت متاح له بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء أنشطته؛ في مثل هذه الحالة فقط يخضع ذلك الجزء من الدخل الذي ينسب إلى ذلك المركز الثابت للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة؛

ب) إذا كانت إقامته في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو لفترات تساوي او تتجاوز في مجموعها 183 يوماً من السنة المالية المعنية؛ في مثل هذه الحالة فقط يخضع ذلك الجزء من الدخل الذي ينتج من الدولة المتعاقدة الأخرى خلال المدة أو المدد المشار اليها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.

2. تشمل عبارة "الخدمات المهنية" بوجه خاص، الأنشطة المستقلة العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التربوية أو التعليمية، وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء والمحامون والمهندسون والمعماريون وأطباء الأسنان والمحاسبون.

المادة (16)

الخدمات الشخصية التابعة

1. مع مراعاة أحكام المواد، (17)، (19)، (20) و (21) و(22) فان الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة هذا إن لم تمارس هذه الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وإذا تمت ممارستها على ذلك النحو، فيجوز إخضاع المكافآت التي يتم اكتسابها هناك للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. بالرغم من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة فان هذه المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة يزاولها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولا وذلك إذا:

أ) تواجد مستلم المكافأة في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها (183) يوم في أي 12 شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية و

ب) دفعت المكافآت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى و

ج) لم يتحمل عبء المكافآت منشأة دائمة يمتلكها صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.

3. بالرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة فان الاجر الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بتوظيف، كعضو من الطاقم الاعتيادي لسفينة او طائرة، التي تزاول على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي، بخلاف السفينة او الطائرة التي تعمل حصريا داخل الدولة المتعاقدة الأخرى، يخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولا.

مادة (17)

أتعاب المدراء

1. أتعاب المدراء والمدفوعات المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة أو في جهاز مماثل لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. يجوز فرض ضريبة في تلك الدولة الأخرى على المرتبات والأجور وغيرها من الأجور المماثلة التي يتقاضاها المقيم في دولة متعاقدة بصفته مسؤولا في منصب إداري رفيع المستوى لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى

مادة (18)

الفنانون والرياضيون

1. على الرغم من أحكام المواد (7)، (15) و (16) فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فنانا كممثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقيا أو رياضيا من أنشطته الشخصية التي مارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. حيثما يستحق دخل مقابل أنشطة شخصية زاولها فنان أو رياضي بصفته المذكورة، ليس للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فأنه يجوز إخضاع ذلك الدخل وبالرغم من

أحكام المواد (7)، (15)، و(16) للضـريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسـة أنشـطة الفنان أو الرياضي.

3. بالرغم من احكام الفقرتين (1) و (2)، يعفى الدخل المكتسب من قبل مقيم من دولة متعاقدة من نشـاطات تم ممارسـتها في الدولة المتعاقدة الأخرى كما هو موضـح في الفقرة 1، من الضـريبة في الدولة الأخرى التي تمارس فيها الأنشـطة، إذا كانت هذه الأنشـطة تتم بموجب اتفاق أو ترتيب ثقافي أو رياضي بين حكومات الدولتين المتعاقدتين أو مدعومة كليا أو جوهريا بأموال أي من الدولتين المتعاقدتين وتمارس على أساس غير ربحي.

مادة (19)

المعاشات التقاعدية والمرتبات العمرية

1. طبقا لأحكام الفقرة (2) من المادة (20) فإن المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة والمبالغ العمرية التي تدفع لفرد مقيم في دولة متعاقدة مقابل توظيف سابق يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة.
2. غير أن هذه المعاشات وغيرها من الأجور المماثلة يمكن أن تفرض عليها أيضا ضرائب في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كان المبلغ يدفع من أحد المقيمين في تلك الدولة الأخرى أو منشأة دائمة تقع فيها.
3. المعاشات التقاعدية المرتبات العمرية وغيرها من المدفوعات الدورية أو العرضية التي تقوم بها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي، أو سلطة محلية أو إقليمية لتغطية الحوادث التي تقع في عمل موظفيها، يجوز ان تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
4. بغض النظر عن أحكام الفقرتين 1 و2، المعاشات التقاعدية المدفوعة وغيرها من المدفوعات المدفوعة في إطار نظام عام يشكل جزءا من نظام الضمان الاجتماعي لدولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي، سلطة محلية أو إقليمية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

مادة (20)

الخدمات الحكومية

1.

أ) الأجور والمرتبات والمكافآت المماثلة الأخرى غير معاشات التقاعد التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية فيها إلى فرد مقابل خدماته التي

أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو للفرع سياسي أو لسلطة محلية فيها تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) مع ذلك فإن مثل هذه المرتبات والأجور و المكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أداؤها في تلك الدولة وكان الفرد مقيم في تلك الدولة واستوفى الشروط التالية :

(1) كان الفرد أحد مواطني تلك الدولة.

(2) لم يصبح الفرد مقيما" في تلك الدولة فقط لغرض تقديم الخدمات.

2.

أ) بالرغم من احكام الفقرة1،المعاشات التقاعدية و أي مكافئات مماثلة مدفوعة من قبل أو ناشئة من أموال صادرة عن دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية لأي فرد لقاء خدمات مقدمة إلى تلك الدولة أو القسم السياسي الفرعي أو السلطة المحلية ، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

ب) ومع ذلك فإن المعاش التقاعدي والمكافآت المماثلة الأخرى يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مواطناً ومقيماً في تلك الدولة المتعاقدة.

3. إن أحكام المواد(16)،(17)،(18) و (19) تسري على المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات التقاعدية التي تتعلق بتأدية خدمات مرتبطة باعمال تمت ممارستها من قبل دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها.

مادة (21)

الطلاب والمتدربون

1. المدفوعات التي يتسلمها طالب أو متدرب على العمل كان أو لازال قبل زيارته لدولة متعاقدة مباشرة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، والمتواجد في الدولة المذكورة أولاً فقط للتعليم أو للتدريب، لأغراض معيشته أو التعليم أو التدريب لا تخضع للضريبة في تلك الدولة شريطة أن تكون تلك المبالغ قد اكتسبت من مصادر خارج تلك الدولة.
2. فيما يتعلق بالهبات،المنح الدراسية والمكافئات من التوظيف الغير مشمولة في الفقرة (1)،فان الطالب او المتدرب الموصوف في الفقرة (1)، يحق له اضافة خلال هذا التدريب او التعليم الى

نفس الاعفاءات، او التخفيض فيما يتعلق بالضرائب المتوفرة الى المقيمين في الدولة المتعاقدة التي يزورها.

مادة (22)

المدرسون والباحثون

1. أي فرد الذي يقوم بالسفر الى دولة متعاقدة بناء على دعوة من تلك الدولة، جامعة، مؤسسة تعليمية أو مؤسسة ثقافية اخرى غير ربحية، أو كجزء من برنامج تبادل ثقافي، لفترة لا تتجاو السنتين لغرض وحيد هو التدريس، القاء المحاضرات أو اجراء بحوث في هذه المؤسسة والذي يكون او كان مقيماً من الدولة المتعاقدة الأخرى مباشرة قبل تلك الإقامة، يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة فيما يتعلق بالاجور التي يتلقاها لهذا النشاط، بشرط ان تاتي هذه الاجور من مصادر تقع خارج تلك الدولة المتعاقدة.
2. لا تطبق أحكام الفقرة 1 على الأجور التي يحصل عليها لقاء إجراء البحوث التي يتم القيام بها لا من أجل المصلحة العامة، بل من أجل تحقيق منفعة معينة لفرد أو أشخاص معينين.

مادة (23)

الدخل الآخر

1. تخضع بنود دخل المقيم في دولة متعاقدة أينما تنشأ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية للضريبة فقط في تلك الدولة.
2. لا تسري احكام الفقرة 1 على الدخل، غير الدخل من الاموال غير المنقولة كما هو معرف في الفقرة 2 من المادة 6، المكتسب من قبل مقيم من دولة متعاقدة، إذا كان متلقي هذا الدخل، يمارس اعمال في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها، وكان الحق او الملكية التي يدفع عنها الدخل لها علاقة وثيقة بمثل هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. في مثل هذه الحالة تسري احكام المادة 7 او المادة 15 كما تقتضي الحالة.
3. بغض النظر عن أحكام الفقرتين 1 و2، بنود دخل مقيم في دولة متعاقدة التي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، والبنود الناشئة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

المادة (24)

ازالة الازدواج الضريبي

1. يتم إزالة الازدواج الضريبي في الدولتين المتعاقدتين كما يلي:

أ) حيث يكتسب مقيم من دولة متعاقدة على دخل والذي وفق احكام هذه الاتفاقية يجوز ان يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، تقوم الدولة المذكورة أولا بالسماح؛

ب) كخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم، مبلغ يساوي ضريبة الدخل المدفوعة في تلك الدولة الأخرى؛

ج) كخصم من الضريبة على رأس مال ذلك المقيم، مبلغ يساوي ضريبة رأس المال المدفوعة في تلك الدولة الأخرى.

لن يتجاوز هذا الخصم في أي من الحالتين ذلك الجزء من ضريبة الدخل او ضريبة راس المال، ، كما احتسبت قبل إعطاء الخصم، والذي ينسب الى عناصر الدخل أو راس المال التي يجوز ان تخضع للدخل في تلك الدولة الأخرى.

2. حيثما ووفقا لأي من أحكام هذه الاتفاقية اعفي الدخل المكتسب أو راس المال الممتلك من قبل مقيم في دولة متعاقدة من الضريبة في تلك الدولة، يجوز لمثل هذه الدولة عند احتساب مقدار الضريبة على الدخل أو راس المال المتبقي لمثل هذا المقيم، أن تأخذ في الحسبان الدخل او راس المال المعفى.

المادة (25)

عدم التميز

1. لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أية شروط متصلة بها، وتكون أكثر عبئا من الضريبة وشروطها المتصلة بها المفروضة أو ممكن فرضها على مواطني والأشخاص المقيمين في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الظروف، بالاخص فيما يتعلق بالإقامة. بالرغم من أحكام المادة 1، يسري هذا الحكم على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتيهما.
2. لا يخضع الاشخاص عديمو الجنسية المقيمون في دولة متعاقدة في أي من الدولتين المتعاقدتين لأي ضريبة أي شرط مرتبط بها، التي تكون أكثر عبئا من الضريبة والشروط المرتبطة بها التي يخضع لها مواطنو الدولة المتعاقدة المعنية في نفس الظروف، ولا سيما فيما يتعلق بالإقامة.

3. يجب ألا تجبى الضريبة التي تفرض على المنشأة الدائمة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة تكون أقل رعاية عما يفرض في تلك الدولة الأخرى على مشاريع تابعة لتلك الدولة الأخرى وتباشر نفس الأنشطة فيها. يجب ألا تفسر أحكام هذه المادة على أنها تلزم دولة متعاقدة بان تمنح مواطني الدولة المتعاقدة الأخرى أية علاوات شخصية أو إعفاءات أو خصومات لأغراض الضريبة من جراء الوضع المدني أو المسؤوليات العائلية كالتي تمنحها لمواطنيها.

4. باستثناء حيث تسري أحكام الفقرة (1) من المادة (9)، الفقرة (6) من المادة (11)، أو الفقرة (6) من المادة (12) أو الفقرة (7) من المادة (13) وبتحفظ بموجب الفقرة 6 من هذه المادة فان الفائدة، الإتاوات والمدفوعات الأخرى المدفوعة من قبل مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ولغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لمثل هذا المشروع، يمكن خصمها تحت نفس الظروف كأنه قد تم دفعها إلى مقيم في الدولة المذكورة أولا. وبالمثل، فإن أي ديون لمشروع من الدولة المتعاقدة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز، لغرض تحديد رأس المال الخاضع للضريبة لهذا المشروع، أن تكون قابلة للخصم بنفس الشروط كما لو كانت قد تعاقدها الى أحد المقيمين في الدولة المذكورة أعلاه.

5. مشروع دولة متعاقدة والتي يكون رأس مالها مملوكا أو يتحكم فيه كليا أو جزئيا مباشرة أو غير مباشرة، واحد أو أكثر من مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، لن تخضع في الدول المذكورة أولا لأي ضريبة أو شروط متصلة بها أكثر عبئا من الضريبة والشروط المتصلة بها التي يخضع لها او يمكن أن يخضع مشروع مشابه للدولة المتعاقدة المذكورة أولا.

6. لا يتم تفسير احكام هذه المادة في أي حالة على انها تمنع دولة متعاقدة من:

أ) تطبيق احكام قانونها المحلي ذي الصلة بالتسعير التحويلي ونقص رأس المال.
ب) ان تفرض على الشركات التي تنفذ بعض العمليات الدولية داخل المجموعة، متطلبات تقارير تنتمي الى طبيعة العمليات التي تنفذها.

7. تسري احكام هذه المادة، بالرغم من احكام المادة 2، على الضرائب من كل نوع ووصف.

المادة (26)

إجراءات الاتفاق المتبادل

1. حيثما يعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتيهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية فانه يمكنه بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين المحلية لكلتا الدولتين أن يعرض قضيته أمام السلطة المختصة التابعة لأي من الدولتين المتعاقدتين. يتعين عرض القضية خلال ثلاثة أعوام من أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

2. يتعين على السلطة المختصة إذا بدا لها الاعتراض مسوغا وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مرض، إن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية. أي اتفاق يتم التوصل إليه سينفذ بالرغم من أي مهلة قانونية في القانون المحلي للدول المتعاقدة.
3. يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين أن تسعى عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بينهم لتذليل أية صعوبات أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية كما يجوز لهما أيضا التشاور فيما بينها لإلغاء الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.
4. يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين مع بعضها البعض مباشرة، بما فيه عن طريق لجنة مشتركة تتألف منهم او من ممثليهم، بغرض التوصل إلى الاتفاق حول المعنى المراد من الفقرات السابقة.

مادة (27)

تبادل المعلومات

1. تتبادل السلطات المختصة للدولتين المتعاقدتين المعلومات المعنية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو إدارة أو تنفيذ القوانين المحلية المتعلّقة بالضرائب المشمولة في هذه الاتفاقية المفروضة نيابة عن الدول المتعاقدة، أو إحدى تقسيماتها السياسية أو إداراتها المحليّة، طالما أنّ النظام الضريبي لا يتعارض مع هذه الاتفاقية. تبادل المعلومات غير مقيد بالمادتين 1 و2.

2. أيّ معلومات استلمت بموجب الفقرة 1 من قبل دولة متعاقدة ستعامل بسرية وبنفس الطّريقة التي حصلت المعلومات عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، وستكشف فقط إلى الأشخاص أو السلطات (يتضمن ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) المهتمّة بالتقييم أو تحصيل، التنفيذ أو الملاحقة المتعلقة بالاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في الفقرة 1، أو ما سبق. وسيستعمل مثل هؤلاء الأشخاص أو السلطات المعلومات فقط لهذه الأغراض ويمكنهم كشف المعلومات في إجراءات المحكمة العامّة أو في القرارات القضائية.

3. في أي حالة لن تكون بنود الفقرات 1 و2 مفسّرة بما قد يفرض على دولة متعاقدة الالتزام:

أ- تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسة الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ب- لتقديم المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو الإجراء الطبيعي لإدارة تلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ج-لإعطاء المعلومات التي قد تكشف أيّ أسرار تتعلق بالتجارة أو العمل أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية، أو معلومات التي يكون الكشف عنها مخالفا للسياسة العامّة.

4. إذا طلبت معلومات من قبل دولة متعاقدة بالتوافق مع هذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستعمال إجراءات جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، بالرغم من أنّ تلك الدولة الأخرى قد لا تحتاج مثل هذه المعلومات لأغراض ضريبتها الخاصة. إنّ الالتزام المحتوى في الجملة السابقة خاضع لتقييدات الفقرة 3، لكن لا يجوز في أي حالة أن تفسر مثل هذه التقييدات للسماح لدولة متعاقدة لرفض إعطاء المعلومات فقط لأنه ليس لها اهتمام محلي في مثل هذه المعلومات.

5. لا تكون بنود الفقرة 3 مفسّرة للسماح لدولة متعاقدة لرفض إعطاء المعلومات فقط لأن المعلومات محفوظة لدى مصرف، مؤسسة مالية أخرى أو مرشّح أو شخص يتصرّف وفق وكالة أو قدرة ائتمانية أو لأنها تتعلّق باهتمامات ملكية لشخص.

مادة (28)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية او موظفي المنظمات الدولية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

مادة (29)

استحقاق المنافع

1. بالرغم من الاحكام الاخرى لهذه الاتفاقية، لن تمنح منافع بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بعنصر دخل إذا كان من المعقول استنتاج، مع الاخذ بجميع الحقائق والظروف، ان الحصول على تلك المنفعة كان أحد الاسباب الرئيسية لأي ترتيب او معاملة تجارية التي نتج عنها يشكل مباشر او غير مباشر تلك المنفعة، الا إذا ما تم التحقق ان منح تلك المنفعة في تلك الظروف سيكون وفق هدف وغرض الاحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية.
2. حيث تقوم السلطة المختصة لدولة متعاقدة بحرمان شخص من منافع هذه الاتفاقية بموجب الفقرة 1، تقوم السلطة المختصة بمعاملة ذلك الشخص على انه يحق له الحصول على هذه المنفعة، او على منافع مختلفة متعلقة ببند محدد من الدخل، إذا كانت هذه السلطة المختصة، بناء على طلب من ذلك الشخص، وبعد النظر في الوقائع والظروف ذات الصلة، تقرر ان مثل هذه المنافع كانت ستمنح لهذا الشخص في غياب المعاملة او الترتيب المشار اليه في الفقرة 1.

مادة (30)

دخل الحكومة والمؤسسات

لا تطبق احكام المواد 10 (أرباح الأسهم) و11 (الفائدة) و13 (اتعاب الخدمات المهنية) و14 (الأرباح الرأسمالية) من هذه الاتفاقية إذا كان المالك المستفيد من الدخل هو الحكومة نفسها، اقسام سياسية فرعية، والحكومات المحلية أو مؤسساتها المالية وصناديق المعاشات التقاعدية، التي سيتم تبادلها بين السلطات المختصة في الدول المتعاقدة من وقت لآخر عن طريق القنوات الدبلوماسية.

المادة (31)

أحكام متنوعة

يجب ألا تفسر أحكام هذه الاتفاقية على أنها تقيد في أي حال أي استثناء أو إعفاء أو تخفيض أو اعتماد أو علاوات أخرى تمنح الآن أو مستقبلاً:

أ) بموجب قوانين دولة متعاقدة فيما يتعلق بتحديد الضريبة التي تفرض من قبل تلك الدولة المتعاقدة؛

ب) بموجب أي اتفاق آخر خاص بالضرائب بين الدولتين المتعاقدتين أو بين إحدى الدولتين المتعاقدتين ومقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (32)

الدخل الناتج من المواد الهيدروكربونية

بالرغم من احكام المادة 7 من هذه الاتفاقية وأي احكام اخرى في هذه الاتفاقية لا يوجد ما يؤثر على حق أي من الدولتين المتعاقدتين، أو أي من حكوماتهما المحلية أو سلطاتهما المحلية على تطبيق قوانينهما المحلية وتشريعاتهما وذلك فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والأرباح الناتجة من الهيدروكربونات والتعدين والأنشطة المرتبطة الواقعة في إقليم الدولة المعنية، كما تقتضي الحالة.

المادة (33)

الدخول حيز التنفيذ

1. تقوم الدولتين المتعاقدتين بالمصادقة او الموافقة على الاتفاقية، وتخطر كل منها الأخرى خطيا، من خلال القنوات الدبلوماسية، بإنجاز الإجراءات التي تقتضيها قوانينها من أجل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ اخر هذه الاخطارات.
2. وتسري احكام هذه الاتفاقية على:

أ) فيما يختص بالضرائب المحجوزة في المنبع، للمبالغ المدفوعة أو المخصومة في أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة التقويمية التالية مباشرة بعد السنة التي دخلت فيها لاتفاقية حيز النفاذ، و

ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، فيما يتعلق بالسنوات الخاضعة للضريبة التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون يناير من السنة التقويمية التي تلي مباشرة السنة التي تدخل فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

مادة (34)

الانهاء

1. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى يتم إنهاؤها من قبل دولة متعاقدة. ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين إنهاء الاتفاقية، عن طريق القنوات الدبلوماسية، عن طريق إعطاء إشعار خطي بإنهاء الاتفاقية قبل 6 أشهر على الأقل من نهاية أي سنة تقويمية بعد انقضاء فترة 5 سنوات من تاريخ بدء نفاذها .
2. يتوقف سريان الاتفاقية:

أ) فيما يتعلق بالضرائب المقتطعة من المصدر، فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة أو المخصومة في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة التقويمية التي تلي مباشرة السنة التي يقدم فيها الإشعار؛ و

ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، فيما يتعلق بالسنوات الخاضعة للضريبة التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة التقويمية التي تلي مباشرة السنة التي يتم فيها تقديم الإشعار.

وإشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه المفوضين تفويضا كاملا بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

وقعت في دبي بتاريخ 24 نوفمبر 2021 من نسختين أصليتين باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، في حالة الاختلاف بين أي من النصوص، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة	عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة	جمهورية كوت ديفوار
محمد بن هادي الحسيني	كانديا كاميسوكو كامارا
وزير دولة للشؤون المالية	وزير الدولة، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والمغتربين

AGREEMENT BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE
FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of Côte d'Ivoire,

Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their cooperation in tax matters,

Intending to conclude an Agreement for the elimination of double taxation with respect to taxes on income without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax avoidance or evasion (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Agreement for the indirect benefit of non-residents of their countries),

Have agreed as follows:

ARTICLE 1: PERSONS COVERED

The Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of contracting States.

ARTICLE 2: TAXES COVERED

1. The Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income, taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from alienation of movable or immovable properties, taxes on total amount of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital gains.

2. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:

   a. In the case of Republic of Côte d'Ivoire:
      i. The tax on industrial and commercial profits and agricultural profits;
      ii. The tax on non-commercial profits;
      iii. The tax on wages, salaries, pensions and annuities;
      iv. The tax on income from movable capital;
      v. The tax on income for debt;
      vi. The tax on income from land heritage;
      vii. The tax on income from property (rental income)
      viii. The general income tax
      (hereinafter referred to as « Ivorian tax »

   b. In the case of the United Arab Emirates:
      i. Income tax;
      ii. corporate tax.
      (hereinafter referred to as "UAE tax")

3. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of the existing taxes. The competent authorities of contracting States shall notify each other of significant changes made in their respective tax law.

ARTICLE 3: GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

   a. the term "a Contracting State" and "the other Contracting State" means the Republic of Côte d'Ivoire or the United Arab Emirates, as the context requires;

   b. the term "Côte d'Ivoire" means the Republic of Côte d'Ivoire and, when used in its geographical sense, means the Republic of Côte d'Ivoire's lands, internal waters and territorial sea, including its bed

and subsoil, the air space over them, the exclusive economic zone and the continental shelf over which the Republic of Côte d'Ivoire exercises sovereign rights and jurisdiction, in accordance with the provisions of international law and the Republic of Côte d'Ivoire's national laws and regulations;

c. the term "United Arab Emirates"; when used in a geographical sense, means the territory of the United Arab Emirates which is under its sovereignty as well as the area outside the territorial water, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises, sovereign and jurisdictional rights in respect of any activity carried on in its water, seabed, subsoil, in connection with the exploration for or the exploitation of natural resources by virtue of its law and international law

d. the term "tax" means the Ivorian tax or the UAE tax, as the context requires;

e. the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

f. the term "company" means anybody corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;

g. the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

h. the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise that has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

i. the term "competent authority" means:
   (i) in the case of Côte d'Ivoire, the Minister in charge of Budget, or the duly authorized representative of such Minister, and

(ii) in the case of the United Arab Emirates, the Minister of Finance or the duly authorized representative of the Minister of Finance.

j. the term "national", in relation to a Contracting State, means:

(i) any individual possessing the nationality of that Contracting State;
(ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State;

2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires or the competent authorities agree to a different meaning pursuant to the provisions of Article 26, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

ARTICLE 4: RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:

a. in the case of the UAE:
   i) a UAE national or an individual who is a resident in the United Arab Emirates in accordance with its laws and regulations;
   ii) any person other than an individual that is incorporated or otherwise recognized under the laws of the UAE or any political subdivision or local government thereof.

b. in the case of Côte d'Ivoire :
   any person who, under the laws of Côte d'Ivoire , is liable to tax in Côte d'Ivoire by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature, and shall

also apply to Côte d'Ivoire and to all its political subdivisions, to its local or territorial authorities.

2. For the purposes of paragraph 1, a resident of a Contracting State includes:

   a. the Government of that Contracting State and any political subdivision or local Government or local authority thereof;

   b. any person other than an individual owned or controlled directly or indirectly by that State or any political subdivision or local government or local authority thereof;

   c. a qualified government entity;

   d. a pension fund;

   e. charities or religious, educational and cultural organizations.

   However, this term does not include persons who are subject to tax in that State only in respect of income from sources situated in that State.

3. Where by reason of the provisions of Paragraph 1, an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

   a. he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

   b. if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be

deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;

c. if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;

d. if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, the competent authorities of the Contracting States shall endeavor to determine by mutual agreement the Contracting State of which such person shall be deemed to be a resident for the purposes of the Agreement, having regard to its place of effective management, the place where it is incorporated or otherwise constituted and any other relevant factors. In the absence of such agreement, such person shall not be entitled to any relief or exemption from tax provided by this Agreement except to the extent and in such manner as may be agreed upon by the competent authorities of the Contracting States.

ARTICLE 5: PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

a. a place of management;
b. a branch;
c. an office;
d. a factory;

e. a workshop;
f. a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of exploration, extraction or exploitation of natural resources;
g. premises used as sales outlet;
h. a warehouse, in relation to a person providing storage facilities for others.

3. The term "permanent establishment" also encompasses:

a. a building site, a construction, assembly or installation project or supervisory or advisory activities in connection therewith, but only if such site, project or activities continue for a period more than 6 months;

b. the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only if activities of that nature continue within a Contracting State for a period or periods aggregating more than 6 months in any 12-month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

a. the use of facilities solely for the purpose of storage or display of goods or merchandise belonging to the enterprise;

b. the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display;

c. the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

d. the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

e. the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity;

f. the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in Subparagraphs a to e,

provided that such activity or, in the case of Subparagraph f, the overall activity of the fixed place of business, is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of Paragraphs 1 and 2, but subject to the provisions of Paragraph 8, when a person is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of another contracting State and, in doing so, habitually concludes contracts, or habitually plays the principal role leading to the conclusion of contracts that are routinely conclude without material modification by the enterprise and these contracts are:

   a. in the name of the enterprise, or
   b. for the transfer of the ownership of, or for the granting of the right to use, property owned by that enterprise or that the enterprise has the right to use, or
   c. for the provision of services by that enterprise,

that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment, according to the definition of permanent establishment contained in this Agreement.

6. Similarly, when a person referred to Paragraph 6, although does not have the authority to conclude the above-mentioned contracts, habitually maintains in the first-mentioned State a stock of goods or merchandise from which such person regularly delivers goods or merchandise on behalf of the enterprise, that person shall be deemed to be a permanent establishment

in that Contracting State, for all the activities exercised on behalf of that enterprise.

7. The provisions of Paragraphs 6 and 7 shall not apply where the person acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State carries on business in the first mentioned State as an independent agent and acts for the enterprise in the ordinary course of that business. Where however, a person acts exclusively or almost exclusively on behalf of one or more enterprises to which it is closely related, that person shall not be considered to be an independent agent within the meaning of this Paragraph with respect to any such enterprise.

8. For the purposes of this Article, a person or enterprise is closely related to an enterprise if, based on all the relevant facts and circumstances, one has control of the other or both are under the control of the same persons or enterprises. In any case, a person or enterprise shall be considered to be closely related to an enterprise if one possesses directly or indirectly more than 50 per cent of the beneficial interest in the other (or, in the case of a company, more than 50 per cent of the aggregate vote and value of the company's shares or of the beneficial equity interest in the company) or if another person or enterprise possesses directly or indirectly more than 50 per cent of the beneficial interest (or, in the case of a company, more than 50 per cent of the aggregate vote and value of the company's shares or of the beneficial equity interest in the company) in the person and the enterprise or in the two enterprises.

9. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State shall, except in regard to re-insurance, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other Contracting State or insures risks situated therein through a person, other than an agent of an independent status to whom Paragraph 8 applies.

10. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other

Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

ARTICLE 6: INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources ; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of Paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of Paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

ARTICLE 7: BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to :

   a. that permanent establishment; or

b. sales, in that other State of goods or merchandise of same or similar kind as those sold through that permanent establishment; or

c. Other business activities carries on in that other State of the same or similar kind as those effected through that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of Paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In the determination of the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the business of the permanent establishment including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission, for specific services performed or for management or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment. Likewise, no account shall be taken, in the determination of the profits of a permanent establishment, for amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses), by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the head office of the enterprise or any of its other offices.

4. In so far as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in Paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits or income shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purposes of the preceding Paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

ARTICLE 8: INTERNATIONAL SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits derived from:

a) The participation in a pool, a joint business or an international operating agency;

b) selling of tickets on behalf of another enterprise;

c) Income from selling of technical engineering to a third party;

d) Income deriving from deposits at the Bank, bonds, Shares stocks and other debentures,

provided that such income should be incidental to the operation of airlines.

3. For purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft include, but are not limited to:

a. profits from the rental of ships or aircraft on a full (time or voyage) basis; and

b. profits from the rental on a bareboat basis of ships or aircraft.

4. Profits of an enterprise of a Contracting State from the use, maintenance, or rental of containers (including trailers, barges, and related equipment for the transport of containers) shall be taxable only in that Contracting State, except to the extent that those containers are used for transport solely between places within the other Contracting State.

5. The provisions of Paragraphs 1 and 3 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

ARTICLE 9: ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where:

a. an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

b. the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State – and taxes accordingly – profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

ARTICLE 10: DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the dividends.

The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of such limit. The provisions of this paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

4. The provisions of Paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

ARTICLE 11: INTERESTS

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such interests may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interests is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed10 per cent of the gross amount of the interests.

3. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures.

Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purposes of this Article.

4. The provisions of Paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in the other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt- claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base:

a. to the permanent establishment or to the fixed base concerned, or

b. to the business operations covered at the Subparagraph c of Paragraph 1 of Article 7.

In such case, the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.

5. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision or a local authority thereof, or a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall

apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 12: ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the royalties.

3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work (including cinematograph films and films, tapes or discs for radio or television broadcasting), any patent, trademark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

4. The provisions of Paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in the other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected to:

   a. the permanent establishment or the fixed base concerned, or

   b. business operations referred at Subparagraph c of Paragraph 1 of Article 7.

In such case, the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision or a local authority thereof, or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 13: FEES FOR TECHNICAL SERVICES

1. Fees for technical services arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, notwithstanding the provisions of Article 15 and subject to the provisions of Articles 8, 17 and 18, fees for technical services arising in a Contracting State may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the fees is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 percent of the gross amount of the fees.

3. The term "fees for technical services" as used in this Article means any payment in consideration for any service of a managerial, technical or consultancy nature, unless the payment is made:

a. to an employee of the person making the payment;

b. for teaching in an educational institution or for teaching by an educational institution; or

c. by an individual for services for the personal use of an individual.

4. The provisions of Paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of fees for technical services, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the fees for technical services arise through a permanent establishment situated in that other State, or performs in the other Contracting State independent personal services from a fixed base situated in that other State, and the fees for technical services are effectively connected with:

   a. such permanent establishment or fixed base, or
   b. business activities referred to in Subparagraph c of Paragraph 1 of Article 7.

In such cases the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.

5. For the purposes of this Article, subject to Paragraph 6, fees for technical services shall be deemed to arise in a Contracting State if the payer is a resident of that State or if the person paying the fees, whether that person is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the obligation to pay the fees was incurred, and such fees are borne by the permanent establishment or fixed base.

6. For the purposes of this Article, fees for technical services shall be deemed not to arise in a Contracting State if the payer is a resident of that State and carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated in that other State or performs independent

personal services through a fixed base situated in that other State and such fees are borne by that permanent establishment or fixed base.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the fees for technical services or between both of them and some other person, the amount of the fees, having regard to the services for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the fees shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 14: CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares or comparable interests, such as interests in a partnership or trust, may be taxed in the other Contracting State if, at any time during the 365 days

preceding the alienation, these shares or comparable interests derived more than 50 percent of their value directly or indirectly from immovable property, as defined in Article 6 situated in that other State.

5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in Paragraphs 1, 2, 3 and 4, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

ARTICLE 15: INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State. However, such income may also be taxed in the other Contracting State in the following circumstances:

a. if he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or

b. if his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the taxable year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

ARTICLE 16: DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles 17, 19, 20, 21 and 22, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the

employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of Paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if :

a. the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and

b. the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and

c. the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment, as a member of the regular complement of a ship or aircraft, that is exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, other than aboard a ship or aircraft operated solely within the other Contracting State, shall be taxable only in the first-mentioned State.

ARTICLE 17: DIRECTORS' FEES

1. Director's fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in his capacity as an official in a top-level managerial position of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

ARTICLE 18: ENTERTAINERS AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Articles 7, 15 and 16, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson acting as such accrues not to the entertainer or sportsperson but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 15 and 16, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.

3. Notwithstanding the provisions of Paragraphs 1 and 2, income derived by a resident of a Contracting State from activities exercised in the other Contracting State as envisaged in Paragraph 1, shall be exempted from tax in the other State in which the activities are exercised, if such activities takes place under a cultural or sportive agreement or arrangement between the Governments of the Contracting States or are wholly or substantially supported by funds of either Contracting State and are exercised on a non-lucrative basis.

ARTICLE 19: PENSIONS, ANNUITIES AND SOCIAL PAYMENTS

1. Subject to the provisions of Paragraph 2 of Article 20, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment may be taxed in that State.

2. However, such pensions and other similar remuneration may also be taxed in the other Contracting State, if the payment is made by a resident of that other State or a permanent establishment situated therein.

3. Pensions, annuities and other periodic or occasional payment carried out by a Contracting State or a political subdivision, a local or territorial authority thereof to cover the accidents at work of their employees, may be taxed only in that State.

4. Notwithstanding the provisions of Paragraphs 1 and 2, pensions paid and other payments made under a public scheme which is part of the social security system of a Contracting State or a political subdivision, a local or regional authority thereof shall be taxable only in that State.

ARTICLE 20: GOVERNMENT SERVICE

1. a. Salaries, wages and other similar remuneration other than pensions, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or that political subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b. However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State and the individual is a resident of that State who:

(i) is a national of that State; or

(ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. a. Notwithstanding the provisions of Paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b. However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

3. The provisions of Articles 16, 17, 18, and 19 shall apply to salaries, wages, pensions and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

ARTICLE 21: STUDENTS, TRAINEES, AND APPRENTICES

1. Payments which a student, a trainee or a business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State, a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose to his education and training, receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

2. Concerning grants and remuneration of a paid employment to which Paragraph 1 does not apply, a student, trainee or apprentice as envisaged in Paragraph 1 should be furthermore, during his studies or training, entitled to the benefit of the same exemptions, reliefs or reductions of taxes that apply to residents of the State he is visiting.

ARTICLE 22: TEACHERS AND RESEARCHERS

1. Any individual who visits a Contracting State at the invitation of the Government of the former Contracting State or a university, a high school or any other non-lucrative cultural institute thereof, or in the framework of a cultural exchange program, for a period not exceeding two years, only in a teaching, lecture or research purpose, and who is or was immediately prior to visit that State, a resident of the other Contracting State shall be exempt from taxes in the first-mentioned State on the remuneration he receives for these activities, provided that remuneration comes from sources outside that Contracting State.

2. The provisions of Paragraph 1 of this Article shall not apply where incomes arise from research activities not be carried out in general interest, but mainly for private interest.

ARTICLE 23: OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt within the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

2. The provisions of Paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in Paragraph 2 of Article 6, derived by a resident of a Contracting State, if the recipient of such income carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in the other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.

3. Notwithstanding the provisions of Paragraphs 1 and 2, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the forgoing Articles of this Agreement and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other State.

ARTICLE 24: ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. Double Taxation shall be eliminated in the Contracting States as follows:
   a. Where a resident of a Contracting State derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the other Contracting State, the first-mentioned State shall allow;
   b. as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in that other State;
   c. as a deduction from the tax on the capital of that resident, an amount equal to the capital tax paid in that other State.

   Such deduction in either case shall not exceed that part of the income tax or capital tax, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income or the capital, which may be taxed in that other State.

2. Where in accordance with any provision of the agreement income derived or capital owned by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that State, such State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of that resident, take into account the exempted income or capital.

ARTICLE 25: NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. Stateless persons who are residents of a Contracting State shall not be subjected in either Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of the State concerned in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.

3. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favorably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, relief and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

4. Except where the provisions of Paragraph 1 of Article 9, Paragraph 6 of Article 11 or Paragraph 6 of Article 12 or Paragraph 7 of Article 13 apply and under reserve of Paragraph 6 of this article, interest, royalties, fees for technical services and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

5. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirements connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

6. In no case shall the provisions of this Article be construed so as to prevent a Contracting State from:

a. applying the provisions of its domestic law relative to undercapitalization and to transfer prices;

b. imposing to enterprises that carry out some international intra-group transactions, reporting requirements belonging to the nature of the operations they carry out.

7. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

ARTICLE 26: MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of either Contracting State. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavor, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be

implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavor to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

ARTICLE 27: EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2.

2. Any information received under Paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes referred to in Paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

3. In no case shall the provisions of Paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

a. to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

b. to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c. to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

4. If information's are requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of Paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of Paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

ARTICLE 28: MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

ARTICLE 29: ENTITLEMENT TO BENEFITS

1. Notwithstanding the other provisions of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income if it is

reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Agreement.

2. Where the competent authority of the Contracting State denied to a person a benefit under this Agreement in application of Paragraph 1, the competent authority shall nevertheless treat that person as being entitled to this benefit, or to different benefits with respect to a specific item of income, if such competent authority, upon request from that person and after consideration of the relevant facts and circumstances, determines that such benefits would have been granted to that person in the absence of that transaction or arrangement referred to in Paragraph 1.

ARTICLE 30: INCOME OF GOVERNMENT AND INSTITUTIONS

The provision of Articles 10 (dividends), 11 (interest), 13 (fees for technical fess) and 14 (capital gains) of this Agreement shall not apply if the beneficial owner of the income is the government itself, political subdivisions, local governments or its financial institutions and pension funds, which shall be exchanged from time to time by the competent authorities of the Contracting States through diplomatic channels.

ARTICLE 31: MISCELLANEOUS RULES

The provisions of this Agreement shall not be construed to restrict in any manner, any exclusion, exemption, deduction, credit, or other allowance now or hereafter accorded:

a. by the laws of a Contracting State in the determination of the tax imposed by that Contracting State;

b. by any other special arrangement on taxation between the Contracting States or between one of the Contracting States and residents of the other Contracting State.

ARTICLE 32: INCOME FROM HYDROCARBONS

Notwithstanding the provisions of Article 7 of this Agreement and any other provision of this Agreement nothing shall affect the right of either one of the Contracting States, or of any of their local Governments or local authorities thereof to apply their domestic laws and regulations related to the taxation of income and profits derived from hydrocarbons and its associated activities situated in the territory of the respective Contracting State, as the case may be.

ARTICLE 33: ENTRY INTO FORCE

1. The Agreement shall be ratified or approved by The Contracting States and they shall notify each other in writing, through diplomatic channels, of the completion of the procedures required by their laws for the bringing into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the date of the later of these notifications.

2. The provisions of this Agreement shall have effect:

   a. with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year immediately following the year in which the Agreement enters into force; and

   b. with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after the first day of January of the calendar year immediately following the year in which the Agreement enters into force.

ARTICLE 34: TERMINATION

1. This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channels, by giving written notice of termination at least 6 months before the end of any calendar year following the expiration of a period of 5 years from the date of its entry into force.

2. This Agreement shall cease to have effect:

a. with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year immediately following the year in which the notice of termination is given; and

b. with regard to other taxes, in respect of taxable years or periods beginning on or after the first day of January of the calendar year immediately following the year in which the notice of termination is given.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Dubai the 24 day of November 2021 in Arabic, French and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence between the texts, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

Mohamed bin Hadi AlHussaini
Minister of State for Financial Affairs

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

Kandia KAMISSOKOCAMARA
Minister of State, Minister of Foreign Affairs, African Integration and diaspora

CONVENTION

ENTRE

LE GOUVERNEMENT DE L'ETAT DES ÉMIRATS ARABES UNIS

ET

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE

VISANT A ÉVITER LA DOUBLE IMPOSITION ET PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN MATIERE D'IMPÔTS SUR LE REVENU

Le Gouvernement de l'Etat des Émirats Arabes Unis

Et

Le Gouvernement de la République de Côte d'Ivoire

Désirant développer davantage leurs relations économiques et de renforcer leur coopération en matière fiscale ;

Voulant conclure un Accord visant à éliminer les doubles impositions en matière d'impôts sur le revenu sans créer de possibilités de non-imposition ou d'imposition réduite par l'évasion ou la fraude fiscale (y compris par des mécanismes de chalandage fiscal destinés à obtenir des allégements prévus dans la présente Convention au bénéfice indirect de résidents d'États tiers),

ont convenus de ce qui suit :

ARTICLE 1Er : PERSONNES VISEES

La présente Convention s'applique aux personnes résidentes d'un ou des deux États contractants.

ARTICLE 2 : IMPOTS VISES

1. La présente Convention s'applique aux impôts sur le revenu perçus pour le compte d'un État contractant ou de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu les impôts perçus sur le revenu ou sur éléments de revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, les impôts sur le montant global des salaires ou traitements payés par les entreprises, ainsi que les impôts sur les plus-values.

3. Les impôts actuels auxquels la présente Convention s'applique sont notamment :

a. En ce qui concerne la République de Côte d'Ivoire :

(i) l'impôt sur les bénéfices industriels et commerciaux et les bénéfices agricoles;

(ii) l'impôt sur les bénéfices non commerciaux ;

(iii) l'impôt sur les traitements, salaires, pensions et rentes viagères ;

(iv) l'impôt sur le revenu des valeurs mobilières ;

(v) l'impôt sur le revenu des créances ;

(vi) l'impôt sur le patrimoine foncier ;

(vii) l'impôt sur le revenu foncier (revenus locatifs) ;

(viii) l'impôt général sur le revenu ;

(ci-après dénommés "impôt ivoirien").

b. Dans le cas des Émirats arabes unis :

(i) l'impôt sur le revenu ;

(ii) l'impôt sur les sociétés ;

(ci-après dénommés «impôt des Émirats Arabes Unis »)

4. La présente Convention s'applique également aux impôts de nature identique ou substantiellement analogue qui seraient établis après la date de signature de la Convention et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent les modifications significatives apportées à leurs législations fiscales respectives.

ARTICLE 3 : DÉFINITIONS GENERALES

1. Au sens de la présente Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a. les expressions « un État contractant » et « l'autre État contractant » désignent, selon le contexte, la République de Côte d'Ivoire ou les Émirats Arabes Unis ;

b. le terme « Côte d'Ivoire » désigne la République de Côte d'Ivoire et, lorsqu'il est utilisé dans son sens géographique, désigne le territoire de la République de Côte d'Ivoire, y compris sa mer territoriale, son fond de mer et son sous-sol, l'espace aérien au-dessus de ceux-ci, la zone économique exclusive et le plateau continental sur lesquels la Côte d'Ivoire exerce conformément au droit international et à sa législation nationale, des droits souverains aux fins d'exploration et d'exploitation des ressources naturelles, biologiques et minérales qui se trouvent dans les eaux de la mer, le sol et le sous-sol de celle-ci .

c. l'expression « Émirats Arabes Unis », lorsqu'elle est utilisée dans un sens géographique, désigne le territoire des Émirats Arabes Unis qui relève de sa souveraineté ainsi que la zone située en dehors de ses eaux territoriales, l'espace aérien et la zone sous-marine sur lesquels les Émirats Arabes Unis exercent des droits souverains et juridictionnels à l'égard de toute activité exercée dans leurs eaux, sur le fonds marins, le sous-sol, dans le cadre de l'exploration ou de l'exploitation des ressources naturelles en vertu de son droit national et du droit international ;

d. le terme « impôt » désigne l'impôt ivoirien ou l'impôt des Émirats Arabes Unis, selon le contexte ;

e. le terme « personne » comprend les personnes physiques, une société et tout autre groupement de personnes ;

f. le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition ;

g. les expressions « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant;

h. l'expression « trafic international » désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant;

i. l'expression « autorité compétente » désigne:

(i) dans le cas de la Côte d'Ivoire, le Ministre chargé du budget ou le représentant dûment autorisé de ce Ministre, et

(ii) dans le cas des Émirats Arabes Unis, le Ministre en charge des finances ou le représentant dûment autorisé de ce Ministre.

j. le terme « national », en ce qui concerne un État contractant, désigne:

(i) toute personne physique possédant la nationalité de cet État contractant;

(ii) toute personne morale, société de personnes ou association constituée conformément à la législation en vigueur dans cet État contractant.

2. Pour l'application de la présente Convention, tout terme ou expression qui n'y est pas défini a, à moins que le contexte exige une interprétation différente ou que les autorités compétentes conviennent d'un sens différent conformément aux dispositions de l'article 26, le sens que lui attribue le droit de cet État concernant les impôts auxquels s'applique la Convention, le sens attribué à ce terme ou expression par le droit fiscal de cet État prévalant sur le sens que lui attribuent les autres branches du droit de cet État.

ARTICLE 4 : RESIDENT

1. Aux fins de la présente Convention, l'expression « résident d'un État contractant » désigne :

   a.dans le cas des Émirats Arabes Unis :

   i) un ressortissant des Émirats Arabes Unis ou une personne physique qui est un résident des Émirats Arabes Unis en vertu de la législation des Émirats Arabes Unis ;

   ii) toute personne autre qu'une personne physique constituée en société ou reconnue en toute autre forme juridique conformément à la législation des Émirats Arabes Unis ou de toute subdivision politique ou gouvernement local de ceux-ci ;

   b.dans le cas de la Côte d'Ivoire, toute personne qui, en vertu de la législation de la Côte d'Ivoire, est assujettie à l'impôt en Côte d'Ivoire en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue, et s'applique aussi à la Côte d'Ivoire et à ses subdivisions politiques ou à ses collectivités locales ou territoriales. Toutefois, cette expression ne comprend pas les personnes qui ne sont assujetties à l'impôt en Côte d'Ivoire que pour les revenus de sources situées sur le territoire ivoirien.

2. Aux fins du paragraphe 1, l'expression « résident d'un État contractant » inclut :

   a. le gouvernement de cet État contractant et toute subdivision politique ou collectivité locale de celui-ci;

   b. toute personne autre qu'une personne physique détenue ou contrôlée directement ou indirectement par cet État ou par toute subdivision politique ou gouvernement local ou autorité locale de celui-ci ;

   c. une entité gouvernementale qualifiée ;

d. un fonds de pension ;

e. les organismes de bienfaisance ou organismes religieux, éducatifs et culturels.

Toutefois, ce terme ne comprend pas les personnes qui ne sont assujetties à l'impôt dans cet État que pour les revenus provenant de sources situées dans cet État.

3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :

a .cette personne est considérée comme un résident seulement de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent ; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme un résident de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);

b .si l'État où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États, elle est considérée comme un résident seulement de l'État où elle séjourne de façon habituelle;

c .si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États, ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident seulement de l'État dont elle possède la nationalité;

d .si cette personne possède la nationalité des deux États, ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

4. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, les autorités compétentes des États contractants s'efforcent de déterminer d'un commun accord l'État contractant duquel cette personne est réputée être un résident aux fins de la Convention, eu égard à son siège de direction effective, au lieu où elle est constituée en société ou en toute autre forme juridique et à tout autre facteur pertinent. En l'absence d'un tel accord entre les États contractants, la personne ne pourra prétendre à aucun des allègements ou exonérations prévus par la Convention, sauf dans la mesure et selon les conditions convenues par les autorités compétentes des États contractants.

ARTICLE 5 : ETABLISSEMENT STABLE

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "établissement stable" désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.
2. L'expression « établissement stable » comprend notamment :
   a. un siège de direction;
   b. une succursale;
   c. un bureau;
   d. une usine;
   e. un atelier;
   f. une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'exploration, d'extraction ou d'exploitation de ressources naturelles.
   g. un point de vente ; et
   h. un entrepôt mis à la disposition d'une personne pour stocker les marchandises appartenant à autrui.
3. L'expression « établissement stable » englobe également :

a. un chantier de construction, un projet de construction, d'assemblage ou d'installation ou des activités de supervision ou de conseil en rapport avec celui-ci, mais seulement si ce site, projet ou activités se poursuivent pendant une période supérieure à six (6) mois;
b. la fourniture de services, y compris de services de conseil, par une entreprise par l'intermédiaire de salariés ou d'autres membres du personnel engagés par l'entreprise à cette fin, mais uniquement si des activités de cette nature se poursuivent dans un État contractant pendant une ou plusieurs périodes d'une durée de plus de 6 mois sur une période de douze (12) mois.
c. une entreprise qui procure des services ou fournit des équipements et engins de location utilisés dans la prospection, l'extraction ou l'exploitation d'huiles minérales dans cet État.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas « établissement stable » si :
   a. il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage ou d'exposition de marchandises appartenant à l'entreprise;
   b. des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage ou d'exposition;
   c. des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de transformation par une autre entreprise;
   d. une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations pour l'entreprise;
   e. une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité;
   f. le maintien d'une installation fixe d'affaires uniquement pour toute combinaison d'activités visée aux alinéas a à e,

à condition que cette activité ou, dans le cas visé à l'alinéa f, l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires, revête un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, mais sous réserve des dispositions du paragraphe 8, lorsqu'une personne agit dans un État contractant pour le compte d'une entreprise d'un autre État contractant et, ce faisant, conclut habituellement des contrats ou joue habituellement le rôle principal conduisant à la conclusion de contrats qui, de façon routinière, sont régulièrement conclus sans modification substantielle par l'entreprise et que ces contrats sont :
    a. au nom de l'entreprise, ou
    b. pour le transfert de la propriété de biens, ou pour la concession du droit d'utilisation de biens appartenant à cette entreprise ou que l'entreprise a le droit d'utiliser, ou
    c. pour la fourniture de services par cette entreprise.

Cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans cet État pour toutes les activités que cette personne exerce pour l'entreprise, à moins que ces activités, si elles étaient exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe d'affaires, ne permettraient pas de considérer cette base fixe ou cette installation comme un établissement stable, selon la définition de l'établissement stable figurant dans la présente Convention.

6. De même, lorsqu'une personne visée au paragraphe 6 précédent, bien qu'elle n'ait pas le pouvoir de conclure les contrats susvisés, conserve habituellement dans le premier État un stock de biens ou de marchandises sur lequel elle prélève régulièrement des biens ou des marchandises pour le compte de l'entreprise, cette personne est réputée comme constituant un

établissement stable dans cet État contractant, pour toutes les activités qu'elle exerce pour cette entreprise.

7. Les dispositions des paragraphes 5 et 6 ne s'appliquent pas lorsque la personne qui agit dans un État contractant pour le compte d'une entreprise de l'autre État contractant exerce dans le premier État une activité d'entreprises comme agent indépendant et agit pour l'entreprise dans le cadre ordinaire de cette activité. Toutefois, lorsqu'une personne agit exclusivement ou presque exclusivement pour le compte d'une ou de plusieurs entreprises auxquelles elle est étroitement liée, cette personne n'est pas considérée comme un agent indépendant au sens du présent paragraphe en ce qui concerne chacune de ces entreprises.

8. Aux fins du présent article, une personne ou une entreprise est étroitement liée à une entreprise si, compte tenu de l'ensemble des faits et circonstances pertinents, l'une contrôle l'autre ou toutes les deux sont sous le contrôle des mêmes personnes ou entreprises. Dans tous les cas, une personne ou une entreprise sera considérée comme étroitement liée à une entreprise si l'une détient directement ou indirectement plus de 50 % des droits ou participations effectifs de l'autre (ou, dans le cas d'une société, plus de 50 % du total des droits de vote et de la valeur des actions de la société ou des droits de participations effectifs dans les capitaux propres de la société), ou si une autre personne ou entreprise détient directement ou indirectement plus de 50 % des droits de participations effectifs (ou, dans le cas d'une société, plus de 50 % du total des droits de vote et de la valeur des actions ou des droits ou participations effectifs dans les capitaux propres de la société de la société) dans la personne et l'entreprise ou dans les deux entreprises.

9. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, une entreprise d'assurance d'un État contractant est considérée, sauf en ce qui concerne la réassurance, comme ayant un établissement stable dans l'autre État contractant, si elle perçoit des primes sur le territoire de cet autre État contractant ou assure les risques qui y sont encourus par l'intermédiaire d'une personne autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7.

10. Le fait qu'une société qui est un résident d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant, ou qui exerce son activité dans cet autre État (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non), ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

ARTICLE 6 : REVENUS IMMOBILIERS

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. L'expression « biens immobiliers » a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant dans lequel les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tout cas les accessoires, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit de biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles, les navires et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent également aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi qu'à toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant de biens immobiliers d'une entreprise et aux revenus de biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

ARTICLE 7 : BENEFICES DES ENTREPRISES

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité comme indiqué ci-dessus, les bénéfices de l'entreprise peuvent être imposés dans l'autre État, mais seulement dans la mesure où ils sont imputables :

a. audit établissement stable; ou

b. aux ventes, dans cet autre État, de biens ou de marchandises de même nature ou de nature similaire que celles qui sont vendues par l'établissement stable; ou

c. à d'autres activités commerciales exercées dans cet autre État de même nature ou de nature similaire que celles exercées par l'établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est attribué dans chaque État contractant à cet établissement stable, les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités

identiques ou similaires dans des conditions identiques ou similaires et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour la détermination des bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les frais de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'État où l'établissement stable est situé, soit ailleurs. Toutefois, aucune déduction de ce type n'est admise pour les sommes qui seraient, le cas échéant, versés (à d'autres titres que le remboursement de frais réels) par l'établissement stable au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commissions, pour des services précis rendus pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur les sommes prêtées à l'établissement stable. De même, il n'est pas tenu compte, dans le calcul des bénéfices de l' établissement stable, des mêmes sommes portées (à d'autres titres que le remboursement de frais encourus), par l'établissement stable au débit du siège central de l'entreprise ou l'un quelconque de ses autres bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commissions pour des services précis rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées au siège de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux.

4. S'il est d'usage, dans un État contractant, de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition

du paragraphe 2 n'empêche cet État contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage; la méthode de répartition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes contenus dans le présent article.

5. Aucun bénéfice ou revenu n'est imputé à un établissement stable du fait qu'il a simplement acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenus traités séparément dans d'autres articles de la présente Convention, les dispositions desdits articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

ARTICLE 8 : NAVIGATION MARITIME ET AERIENNE INTERNATIONALE

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent également aux bénéfices tirés :

a. la participation à un pool, une exploitation en commun ou à un organisme international d'exploitation

b. la vente de billets pour le compte d'une autre entreprise

c. revenus provenant de prestations d'ingénierie technique à un tiers.

d. des revenus provenant de dépôts bancaires, d'obligations, d'actions, d'obligations d'emprunts et autres droits, à condition que

ces revenus soient accessoires à l'activité d'exploitation des aéronefs.

3. Aux fins du présent article, les bénéfices provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs comprennent, sans toutefois s'y limiter :

a. les bénéfices tirés de la location de navires ou d'aéronefs à temps plein (à temps ou en voyage); et

b. les bénéfices de la location coque nue de navires ou d'aéronef

4. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant provenant de l'utilisation, l'entretien ou la location de conteneurs (y compris les remorques, les barges et le matériel connexe pour le transport de conteneurs) ne sont imposables que dans cet État contractant, sauf dans la mesure où ces conteneurs sont utilisés pour le transport uniquement entre des points situés dans l'autre État contractant.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux bénéfices provenant de la participation à un pool, à une exploitation en commun ou à un organisme international d'exploitation.

ARTICLE 9 : ENTREPRISES ASSOCIÉES

1. Lorsque :

a. une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant, ou que

b. les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant,

et que dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations financières ou commerciales, liées par des conditions convenues ou imposées, qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises

indépendantes, tous les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais ne l'ont pas été en fait à cause de ces conditions, peuvent être pris en considération lors du calcul des bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État et impose en conséquence des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre État procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions de la présente Convention et, si c'est nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

ARTICLE 10 : DIVIDENDES

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont également imposables dans l'État contractant dont la société qui verse les dividendes est un résident et selon la législation de cet État ; mais si le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder dix (10) pour cent du montant brut des dividendes.

Les autorités compétentes des États contractants règlent d'un commun accord les modalités d'application de ces limitations. Les dispositions du présent paragraphe n'affectent pas l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au paiement des dividendes.

3. Le terme « dividendes » employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions, actions ou bons de « jouissance », parts de mine, parts de fondateurs ou autres parts bénéficiaires à l'exception des créances, les revenus d'autres parts sociales ainsi que d'autres revenus soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, soit une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 15, suivant le cas, s'appliquent.

5. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe située dans cet autre État, ni prélever aucun impôt au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes versés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou de revenus provenant de cet autre État.

ARTICLE 11 : INTERETS

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces intérêts sont aussi imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet État ; mais si le bénéficiaire effectif des intérêts est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 10 pour cent du montant brut des intérêts.

3. Le terme "intérêts" employé dans le présent article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres. Les pénalisations pour paiement tardif ne sont pas considérées comme des intérêts au sens du présent article.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts, par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement :

a. à l'établissement stable ou à la base fixe en question, ou

b. aux activités d'affaires visées à l'alinéa c) du paragraphe 1 de l'article 7.

Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 15, suivant le cas, sont applicables.

6. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un État contractant lorsque le payeur est cet État lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou territoriale ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lesquels la

dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supportent la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le payeur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le payeur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

ARTICLE 12 : REVEDANCES

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet État, mais si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 10 pour cent du montant brut des redevances.

3. Le terme "redevances" employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, (y compris les films cinématographiques ou les films et enregistrements utilisés pour les émissions radiophoniques ou télévisées) tout brevet, marque de fabrique ou de commerce, un dessin ou modèle, plan, une formule ou un procédé secrets, pour l'usage ou la concession de l'usage d'un

équipement industriel, commercial, ou scientifique ou pour des informations ayant trait à une expérience acquise.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce une activité dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement :

a. à l'établissement stable ou la base fixe en question, ou
b. aux activités d'affaires visées à l'alinéa c) du paragraphe 1 de l'article 7.

Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 15, suivant le cas, sont applicables.

4. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le payeur est cet État lui-même, une subdivision politique ou une collectivité locale ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant a dans un État contractant un établissement stable ou base fixe, pour lesquels l'engagement donnant lieu au paiement des redevances a été contracté et qui supportent la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le payeur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation, le droit ou l'information pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le payeur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans

ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

ARTICLE 13 : HONORAIRES POUR SERVICES TECHNIQUES

1. Les honoraires pour services techniques provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

3. Toutefois, nonobstant les dispositions de l'article 15 et sous réserve des dispositions des articles 8, 17 et 18, les honoraires pour services techniques provenant d'un État contractant peuvent aussi être imposés dans l'État contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet État, mais si le bénéficiaire effectif de ces honoraires est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 10 pour cent du montant brut de ces honoraires.

3. L'expression « honoraires pour services techniques » employée dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées en contrepartie de toute prestation managériale, technique ou de consultance, à moins que le paiement soit fait :

a. à un employé de la personne qui effectue le paiement ;
b. pour enseigner dans un établissement d'enseignement supérieur ou pour enseigner dans une institution éducative; ou
c. par un particulier pour services à usage personnel d'un particulier.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas si le bénéficiaire effectif des honoraires pour services techniques, résident d'un État contractant, exerce une activité dans l'autre État contractant d'où proviennent les honoraires pour services techniques par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est

situé ou fournit dans cet autre État contractant, des services personnels à titre indépendant au moyen d'une base fixe situé dans cet État, et que les honoraires pour services techniques se rattachent effectivement à :

a. cet établissement stable ou cette base fixe, ou

b. aux activités économiques visées à l'alinéa c) du paragraphe 1 de l'article 7.

Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 15 selon le cas, sont applicables.

4. Aux fins du présent article et sous réserve de l'article 6, les honoraires pour services techniques sont considérés comme provenant d'un État contractant, si le payeur est un résident de cet État ou si la personne qui paye les honoraires, qu'elle soit un résident d'un État contractant ou non, a dans un État contactant un établissement stable ou une base fixe pour lesquels l'obligation donnant lieu au paiement des honoraires a été contractée, et qui supportent la charge de ces honoraires, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe est situé.

6. Aux fins du présent article, les honoraires pour services techniques sont considérés comme ne pas provenir d'un État contractant, si le payeur est un résident de cet État et exerce une activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable situé dans cet autre État ou fournit des services personnels à titre indépendant au moyen d'une base fixe située dans cet autre État et ces honoraires sont supportés par cet établissement stable ou cette base fixe.

7. Lorsque, en raison des relations spéciales existant entre le payeur et le bénéficiaire effectif des honoraires pour services techniques ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tiers personnes, le montant des honoraires, compte tenu des prestations pour lesquelles ils sont payés, excède celui dont

seraient convenus le payeur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des honoraires reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

ARTICLE 14 : GAINS EN CAPITAL

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant, sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, ou de biens mobiliers appartenant à une base fixe existante dont un résident d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris de tels gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international, ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation d'actions ou de droits ou participations dans une société de personnes ou une fiducie (ou un trust), sont imposables dans l'autre État contractant si, à tout moment au cours des 365 jours qui précèdent l'aliénation, ces actions, droits ou participations similaires tirent directement ou indirectement plus de 50 pour cent de leur valeur de biens immobiliers, tels que définis à l'article 6, situés dans cet autre État.

5. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1 à 4 du présent article ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

ARTICLE 15 : PROFESSIONS INDEPENDANTES

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État ; toutefois, ces revenus sont aussi imposables dans l'autre État contractant dans les cas suivants :

a. si ce résident dispose de façon habituelle, dans l'autre État contractant, d'une base fixe pour l'exercice de ses activités ; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable à ladite base fixe est imposable dans l'autre État contractant ; ou

b. si son séjour dans l'autre État contractant s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale égale ou supérieure à 183 jours durant toute période de douze mois commençant ou se terminant au cours de l'année fiscale considérée ; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est tirée des activités exercées dans cet autre État est imposable dans cet autre État.

2. L'expression "profession libérale" comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

ARTICLE 16 : PROFESSIONS DEPENDANTES

1. Sous réserve des dispositions des articles 17, 19, 20, 21 et 22, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet

État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

a le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total cent quatre-vingt-trois (183) jours durant toute période de douze (12) mois commençant ou se terminant au cours de l'année fiscale considérée ; et

b la rémunération est payée par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État ; et

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international, autre qu'à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité uniquement dans l'autre État contractant, ne sont imposables que dans le premier État.

ARTICLE 17 : TANTIEMES

1. Les tantièmes et autres paiements similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration, de surveillance ou d'un organe analogue d'une société qui est un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de dirigeant occupant un poste de

direction de haut niveau dans une société qui est un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

ARTICLE 18 : ARTISTES ET SPORTIFS

1. Nonobstant les dispositions des articles 7, 15 et 16, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision ou qu'un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 15 et 16, dans l'État contractant où les activités de l'artiste du spectacle ou du sportif sont exercées.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article, les revenus d'activités mentionnées au paragraphe 1 dans le cadre d'un programme d'échanges culturels ou sportifs approuvé et financé en totalité ou en partie par les gouvernements des deux États contractants et qui sont exercées dans un but non lucratif, sont exonérés d'impôts dans l'État contractant où ces activités sont exercées.

ARTICLE 19 : PENSIONS, RENTES VIAGERES ET PRESTATIONS DE SECURITE SOCIALE

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 20, les pensions et autres émoluments de cette nature versée à un résident d'un État contractant au titre d'un emploi antérieur, ne sont imposables que dans cet État.

2. Toutefois, ces pensions et autres émoluments de cette nature sont également imposables dans l'autre État contractant si le versement est fait par un résident de cet État ou un établissement stable situé dans cet État.

3. Les pensions, rentes viagères et autres versements périodiques ou occasionnels effectués par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques, collectivités locales ou territoriales pour couvrir les accidents de leurs personnels ne sont imposables que dans cet État.

4. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, les pensions payées et autres versements effectués au titre d'une caisse publique qui fait partie du régime de sécurité sociale d'un État contractant ou de l'une de ses subdivisions politiques, une autorité locale ou régionale n'est imposable que dans cet État.

ARTICLE 20 : FONCTION PUBLIQUE

1. a Les salaires, traitements et autres rémunérations similaires, autres que les pensions, payés par un État contractant, ou l'une de ses subdivisions politiques, collectivités locales à une personne physique, au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision politique ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État.

b Toutefois, ces salaires, traitements et autres rémunérations similaires ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet État et si la personne physique est un résident de cet État qui :

(i) possède la nationalité de cet État, ou

(ii) n'est pas devenu un résident de cet État à seule fin de rendre les services.

2. a Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les pensions ou les autres rémunérations similaires payées par un État contractant ou l'une de ses

subdivisions politiques, collectivités locales ou territoriales, par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique au titre de services rendus à cet État, à cette subdivision ou collectivité locale, ne sont imposables que dans cet État.

b Toutefois, ces pensions et autres rémunérations similaires ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident de cet autre État et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 16, 17, 18 et 19 s'appliquent aux salaires, traitements, pensions et autres rémunérations similaires au titre de services rendus dans le cadre d'une activité exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

ARTICLE 21 : ÉTUDIANTS, STAGIAIRES ET APPRENTIS

1. Les sommes qu'un étudiant, un stagiaire ou un apprenti qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans cet État, à condition qu'elles proviennent de source situées en dehors de cet État.

2. En ce qui concerne les bourses et les rémunérations d'un emploi salarié auxquelles ne s'applique pas le paragraphe 1, un étudiant, un stagiaire ou un apprenti au sens du paragraphe 1 aura en outre, pendant la durée de ses études ou de cette formation, le droit de bénéficier des mêmes exonérations, dégrèvements ou réductions d'impôts que les résidents de l'État dans lequel il séjourne.

ARTICLE 22 : ENSEIGNANTS ET CHERCHEURS

1. Toute personne physique qui se rend dans un État contractant à l'invitation du gouvernement de cet État, d'une université, d'un établissement d'enseignement ou de toute autre institution culturelle sans but lucratif, ou dans le cadre d'un programme d'échanges culturels pour une période n'excédant pas deux ans à seule fin d'enseigner, de donner des conférences ou de mener des travaux de recherche dans cette institution et qui est ou qui était un résident de l'autre État contractant juste avant ce séjour est exemptée de l'impôt dans ledit premier État contractant sur la rémunération qu'elle reçoit pour cette activité, à condition que cette rémunération provienne de sources situées en dehors de cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article ne s'appliquent pas aux rémunérations reçues au titre de travaux de recherche entrepris non pas dans l'intérêt public, mais principalement à des fins d'intérêt privé.

ARTICLE 23 : AUTRES REVENUS

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention ne sont imposables que dans cet État.
2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que les revenus provenant de biens immobiliers, tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'article 6, lorsque le bénéficiaire de ces revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant, soit une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus s'y rattache effectivement. Dans ces cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 15, selon le cas, sont applicables.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention et qui proviennent de l'autre État contractant sont aussi imposables dans cet autre État.

ARTICLE 24 : ELIMINATION DE LA DOUBLE IMPOSITION

1. La double imposition est éliminée dans les États contractants de la manière suivante :

   a. lorsqu'un résident d'un État contractant reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions de la présente Convention, sont imposables dans l'autre État contractant, le premier État accorde :

   b. à titre de déduction de l'impôt sur le revenu de ce résident, un montant égal à l'impôt sur le revenu payé dans cet autre État ;

   c. à titre de déduction de l'impôt sur le capital de ce résident, un montant égal à l'impôt sur la fortune payé dans cet autre État

   Cette déduction ne peut, dans les deux cas, excéder la fraction de l'impôt sur le revenu ou sur le capital du premier État, calculée avant la déduction, qui est imputable, selon le cas, au revenu ou au capital taxables dans cet autre État.

2. Lorsque, conformément à une disposition quelconque de la présente Convention, les revenus ou le capital qu'un résident d'un État contractant reçoit sont exonérés d'impôt dans cet État, cet État peut néanmoins, pour déterminer le taux de l'impôt sur le reste des revenus ou du capital restants de ce résident, tenir compte des revenus ou du capital exonérés.

ARTICLE 25 : NON-DISCRIMINATION

1. Les nationaux d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus

lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les nationaux de cet autre État qui se trouvent dans la même situation, notamment au regard de la résidence. La présente disposition s'applique également, nonobstant les dispositions de l'article 1, aux personnes qui ne pas des résidents d'un État contractants ou des deux États contractants.

2. Les apatrides qui sont des résidents d'un État contractant ne sont soumis dans l'un ou l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les nationaux de l'État concerné qui se trouvent dans la même situation, notamment au regard de la résidence.

3. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant n'est pas établie dans cet autre État d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent les mêmes activités. La présente disposition ne doit pas être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

4. A moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 6 de l'article 11 ou du paragraphe 6 de l'article 12 ou du paragraphe 7 de l'article 13 ne soient applicables et sous réserve du paragraphe 6 du présent article, les intérêts, redevances, honoraires pour services techniques et autres dépenses payés par une entreprise d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant, sont déductibles pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à un résident du premier État.

5. Les entreprises d'un État contractant, dont le capital est en totalité ou en partie directement ou indirectement détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant, ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation y relative qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier État.

6. Les dispositions du présent article ne peuvent être en aucun cas être interprétées comme empêchant un État contractant :

a. d'appliquer les dispositions de sa législation interne relative à la sous-capitalisation et aux prix de transfert ;
b. d'imposer aux entreprises réalisant des transactions internationales intragroupe, des obligations déclaratives propres à la nature des opérations qu'elles effectuent.

7. Les dispositions du présent article s'appliquent, nonobstant les dispositions de l'article 2, aux impôts de toute nature ou dénomination.

ARTICLE 26 : PROCEDURE AMIABLE

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions de la présente Convention, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États, présenter soumettre son cas à l'autorité compétente de l'un ou l'autre contractant. Le cas doit être soumis dans les trois ans qui suivent la première notification des mesures qui entrainent une imposition non conforme aux dispositions de la Convention.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de

résoudre le cas par voie d'accord avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à la présente Convention. L'accord est appliqué quels que soient les délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de la Convention. Elles peuvent également se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par la présente Convention.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles, y compris au sein d'une commission mixte composée de ces autorités ou de leurs représentants, en vue de parvenir à un accord comme il est indiqué aux paragraphes précédents.

ARTICLE 27 : ECHANGE DE RENSEIGNEMENTS

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements vraisemblablement pertinentes pour l'application des dispositions de la présente Convention ou pour l'administration ou l'application de leurs législations internes relatives aux impôts de toute nature ou dénomination établis perçus pour le compte des États contractants, de leurs subdivisions politiques ou leurs collectivités locales, dans la mesure où l'imposition qu'elle prévoit n'est pas contraire à la présente Convention. L'échange de renseignements n'est pas limité par les articles 1 et 2.

2. Les renseignements reçus en vertu du paragraphe 1 par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ne peuvent être divulgués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et les

organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts mentionnés au paragraphe 1, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts, ou par le contrôle de ce qui précède.

Ces personnes ou autorités n'utiliseront ces renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent divulguer ces renseignements dans le cadre de procédures judiciaires publiques ou de décisions judiciaires.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

a. de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant ;
b. de fournir des renseignements qui ne peuvent être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de 'autre État contractant ;
c. de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, commercial ou professionnel ou un procédé commercial, ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

4. Si des renseignements sont demandées par un État contractant conformément au présent article, l'autre État contractant utilise les pouvoirs dont il dispose pour obtenir les renseignements demandés, même s'il n'en n'a pas besoin à ses propres fins fiscales. L'obligation qui figure dans la phrase précédente est soumise aux limitations prévues au paragraphe 3, sauf si ces limitations sont susceptibles d'empêcher un État contractant de communiquer des renseignements uniquement parce que ceux-ci ne présentent pas d'intérêt pour lui dans le cadre national.

5. En aucun cas, les dispositions du paragraphe 3 ne peuvent être interprétées comme permettant à un État contractant de refuser de fournir des renseignements uniquement parce que ceux-ci sont détenus par une banque, un autre établissement financier, un mandataire ou une personne agissant en tant qu'agent ou fiduciaire ou parce que ces renseignements se rattachent aux droits de propriété d'une personne.

ARTICLE 28 : MEMBRESDE MISSIONS DIPLOMATIQUES ET DE POSTES CONSULAIRES

Les dispositions de la présente Convention ne portent pas atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres des missions diplomatiques ou postes consulaires en vertu soit des règles générales du droit international, soit des dispositions d'accords particuliers.

ARTICLE 29 : DROIT AUX AVANTAGES

1. Nonobstant les autres dispositions de la présente Convention, un avantage au titre de celle-ci ne sera pas accordé au titre d'un élément de revenu s'il est raisonnable de conclure, compte tenu de l'ensemble des faits et circonstances propres à la situation, que l'octroi de cet avantage était l'un des objets principaux d'un montage ou d'une transaction ayant permis, directement ou indirectement de l'obtenir, à moins qu'il soit établi que l'octroi de cet avantage dans ces circonstances serait conforme à l'objet et au but des dispositions pertinentes de la présente Convention.

2. Lorsque l'autorité compétente d'un État contractant a refusé à une personne un avantage prévu par la présente Convention en vertu du paragraphe 1, cette autorité compétente peut néanmoins traiter cette personne comme ayant droit à cet avantage, ou à d'autres avantages à l'égard d'un élément spécifique de revenu, si cette autorité compétente, à la demande de cette personne et après examen des faits et circonstances pertinents,

détermine que de tels avantages auraient été accordés à cette personne en l'absence du montage ou de la transaction visés au paragraphe 1.

ARTICLE 30 : REVENU DU GOUVERNEMEMENT ET DES INSTITUTIONS

Les dispositions des articles 10 (Dividendes), 11 (Intérêts), 13 (Honoraires pour services techniques) et 14 (Gains en capital) de la présente Convention ne s'appliquent pas si le bénéficiaire effectif du revenu est le Gouvernement lui-même, une de ses subdivisions politiques, une autorité locale ou une de ses institutions financières et fonds de pension, dont la liste sera échangée par voie diplomatique et mise à jour au fur et à mesure, entre les autorités compétentes des États contractants.

ARTICLE 31 : REGLES DIVERSES

Les dispositions de la présente Convention ne doivent pas être interprétées comme restreignant de quelque manière que ce soit, toute exclusion, exemption, déduction, crédit d'impôt ou tout autre avantage accordé actuellement ou ultérieurement :

a. par la législation d'un État contractant pour le calcul des impôts établis par cet État contractant ;

b. par tout autre accord particulier en matière fiscale entre les États contractants ou entre l'un des États contractants et les résidents de l'autre État contractant.

ARTICLE 32 : REVENUS DES HYDROCARBURES

Nonobstant les dispositions de l'article 7 et toute autre disposition, la présente Convention n'affecte le droit de l'un ou l'autre des États contractants, ou de l'une de ses autorités locales d'appliquer leurs lois et règlements internes relatifs à l'imposition des revenus et des bénéfices tirés

des hydrocarbures et de leurs activités connexes situés sur le territoire de l'État contractant concerné, selon le cas.

ARTICLE 33 : ENTREE EN VIGUEUR

1. La présente Convention sera ratifiée ou approuvée par les États contractants et ceux-ci se notifieront mutuellement par écrit, par la voie diplomatique, l'accomplissement des procédures requises par leurs législations pour sa mise en vigueur.
   La Convention entrera en vigueur à la date de la dernière de ces notifications.

2. Les dispositions de la présente Convention prendront effet :
   a. en ce qui concerne les impôts retenus à la source, pour les montants payés ou crédités, à compter du premier jour du mois de janvier de l'année civile suivant immédiatement l'année d'entrée en vigueur de la présente Convention; et
   b. en ce qui concerne les autres impôts, pour tout exercice fiscal commençant le premier jour du mois de janvier de l'année civile suivant immédiatement celle de l' entrée en vigueur de la Convention ou après cette date.

ARTICLE 34 : DENONCIATION

1. La présente Convention restera en vigueur jusqu'à sa résiliation par un État contractant. Chaque État contractant peut dénoncer la Convention par la voie diplomatique, en donnant un préavis écrit de dénonciation au moins 6 mois avant la fin de toute année civile suivant l'expiration d'une période de 5 ans à compter de la date de l'entrée en vigueur de la présente Convention.
2. La présente Convention cesse d'avoir effet :

a. en ce qui concerne les impôts retenus à la source, pour les montants payés ou crédités à compter du premier jour de janvier de l'année civile suivant immédiatement l'année au cours de laquelle le préavis de résiliation est donné ; et

b. en ce qui concerne les autres impôts, pour les années ou périodes imposables commençant le premier jour de janvier de l'année civile suivant immédiatement l'année au cours de laquelle le préavis de résiliation est donné.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Accord.

Fait en double exemplaire à Dubaï le 24 novembre 2021 ; en langue arabe, française et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence entre les textes, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de
l'Etat des Émirats Arabes Unis

Mohamed bin Hadi AlHussaini
Minister of State for
Financial Affairs

Pour le Gouvernement de
République de Côte d'Ivoire

Kandia KAMISSOKO CAMARA
Ministre d'Etat, Ministre des
Affaires Etrangères, de
l'Intégration Africaine et de la
Diaspora